

Distr.: General

26 January 2001

Arabic

Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات
الدورة الرابعة والأربعون
فيينا، ٢٠-٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*
توجيهات السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة
للمراقبة الدولية للمخدرات

أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

تقرير المدير التنفيذي

ملخص

يقدم هذا التقرير نظرة مبحلة عن التوجّه الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليونديسب) وعن الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها خلال عام ٢٠٠٠ دعماً لجهود المجتمع الدولي في تنفيذ الاستراتيجية العالمية المتفق عليها إبان الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وقد أدى اليونديسب دوراً حافزاً في استهلال ودعم العمل على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي من خلال حافظة من برامج التعاون التقني التي تدعمها شبكة من المكاتب الميدانية الواقعة في مناطق وبلدان رئيسية. كما روجّ اليونديسب للتعاون على الصعيد دون الاقليمي، وتصرف كوسيط أمين في تعزيز التعاون الثنائي والتشاور المباشر بين الحكومات. وقام أيضاً بتعبئة الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية والمجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية، على الاستجابة الحثيثة للتصدي العالمي لمشكلة العقاقير.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
أولا -	برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات: توجّه وعمل استراتيجيان..... ٩-١ ٣
ثانيا -	الأنشطة العملية..... ٩٩-١٠ ٥
ألف -	أفريقيا جنوبي الصحراء..... ٢٠-١٠ ٥
باء -	شمال أفريقيا والشرق الأوسط..... ٢٦-٢١ ٧
جيم -	أوروبا الوسطى والشرقية..... ٣٢-٢٧ ٨
دال -	جنوبي آسيا..... ٣٧-٣٣ ٩
هاء -	شرقي آسيا والمحيط الهادئ..... ٥٥-٣٨ ١٠
واو -	غرب ووسط آسيا..... ٧٤-٥٦ ١٣
زاي -	أمريكا اللاتينية والكاريبي..... ٩٩-٧٥ ١٨
ثالثا -	الأنشطة المواضيعية والأنشطة الأخرى..... ١٤١-١٠٠ ٢٣
ألف -	الانضمام للمعاهدات ومتابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة . ١٠٥-١٠٠ ٢٣
باء -	دعم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ١٠٨-١٠٦ ٢٥
جيم -	أنشطة البحوث والمختبرات ١١٤-١٠٩ ٢٥
دال -	غسل الأموال ١١٨-١١٥ ٢٧
هاء -	خفض الطلب..... ١٢٧-١١٩ ٢٨
واو -	قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات..... ١٣٤-١٢٨ ٣٠
زاي -	التعاون والدعوة الى المناصرة فيما بين الوكالات..... ١٤١-١٣٥ ٣١
رابعا -	شؤون الادارة والمالية..... ١٤٩-١٤٢ ٣٢
ألف -	الرصد والتقييم..... ١٤٤-١٤٢ ٣٢
باء -	الوضع المالي..... ١٤٧-١٤٥ ٣٣
جيم -	حشد الموارد..... ١٤٩-١٤٨ ٣٣

أولاً- برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات: توجّه وعمل استراتيجيان

في دورتها الاستثنائية العشرين. وقد دعت الجمعية العامة اليونديسيب الى تقديم المساعدة الى الدول الأعضاء في بلوغ تلك الأهداف. وبما أن كثيراً من الحكومات تفتقر الى المعرفة الكافية بمدى ظاهرة تعاطي العقاقير وأنماطها التي تظهر داخل حدودها، فقد قدم التشجيع والدعم اليها في اقامة بنية تحتية للدراسات الوبائية توفر قاعدة بيانات راسخة عن أحوال تعاطي العقاقير، وتستخدم كأساس متين ومجمع لترويج أفضل الممارسات في تدابير الوقاية والمعالجة. ويعمل اليونديسيب على نحو وثيق مع مركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والادمان عليها (EMCDDA)، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، ومؤسسة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ووكالات متخصصة في منظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية (الأيلو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية.

١- خلال عام ٢٠٠٠، قام برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليونديسيب) بدعم المجتمع الدولي في تنفيذ الاستراتيجية العالمية، المتفق عليها إبان الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، المخصصة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معاً، التي عُقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وفي تلك الدورة الاستثنائية، أعلنت الجمعية العامة وضع استراتيجية عالمية تستند الى نهج متوازن، يتضمن عنصري خفض الطلب وخفض العرض اللذين يعزز كل منهما الآخر. واعتمدت أيضاً اعلاناً سياسياً (القرار د٢٠/٢٠، المرفق)، دعت فيه الى تنفيذ خطط العمل والتدابير المتفق عليها إبان الدورة الاستثنائية، وذلك بحلول الفترة بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٨.

٤- وقد دعم اليونديسيب جهود الدول الأعضاء في تنفيذ سلسلة من المبادرات الرامية الى بلوغ الأهداف المتفق عليها إبان الدورة الاستثنائية، في السعي الى القضاء على زراعة خشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا والقنب غير المشروعة أو خفضها بدرجة ملحوظة بحلول عام ٢٠٠٨. واشتملت تلك المبادرات على خطط عمل تضعها الحكومات، ولا سيما في جنوب شرقي آسيا وجنوب غربيها، مع اليونديسيب، باعتبارها جزءاً من مجموعة واسعة من الاستراتيجيات الرامية الى التقليل على الصعيد العالمي من عرض العقاقير والطلب عليها على نحو غير مشروع، بناء على اتباع نهج متوازن في هذا الصدد. وواصل اليونديسيب السعي الى اشراك البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية، وخصوصاً البنك الدولي، في دعم التنمية البديلة. ومن معالم التقدم البارزة في سبيل الوفاء بالأهداف المحددة إبان الدورة الاستثنائية، الخطوات التي تسير بها عدة حكومات، ومنها حكومات باكستان وبوليفيا وبيرو وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، حيث تسنى تحقيق نتائج ملحوظة في خفض زراعة خشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا غير المشروعة.

٢- وما زالت المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تحتل مركزاً رئيسياً في الاستراتيجية العالمية التي ينتهجها اليونديسيب، واحدى أولوياتها تقديم المساعدة الى الدول في الامتثال لأحكام تلك المعاهدات. وقد أولى اليونديسيب اهتماماً خاصاً لتقديم المساعدة الى الحكومات في تحسين التعاون القضائي على مواجهة مشكلة المخدرات العالمية، وخصوصاً في توفير التدريب الى موظفي انفاذ القوانين، والادارات الوطنية، والقضاة، وحكام الصلح، وأعضاء النيابة العامة، وكذلك الى الموظفين العاملين في ميدان خفض الطلب. واستجابة الى طلبات من عدد من الحكومات، قدم اليونديسيب الدعم المباشر الى الحكومات في الملاحقة القضائية لجرائم خطيرة تتعلق بالاتجار غير المشروع بالعقاقير، بما في ذلك جرائم غسل الأموال.

٣- كما إن خطة العمل لتنفيذ الاعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات (القرار ١٣٢/٥٤) تستخدم كدليل للدول الأعضاء في تحقيق نتائج ملحوظة في تخفيض الطلب على المخدرات بحلول عام ٢٠٠٨، على النحو الذي يقتضيه الاعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية

وكذلك لتعزيز القدرات الوطنية في مجال خفض الطلب على العقاقير، وبناء المؤسسات، وإنشاء هيئات للتنسيق والتخطيط.

٨- أما مكاتب اليونديسيب الميدانية فقد أدت دورا حافزا في تشجيع الحكومات والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الدينية، على الحفاظ على التزامها بمكافحة مشكلة تعاطي العقاقير. وكان ذلك من الوسائل المفيدة في تنفيذ حافطة من برامج المساعدة التقنية، تشمل خفض الطلب وخفض العرض وقمع الاتجار غير المشروع واتخاذ التدابير الرامية الى ضمان تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تنفيذا كاملا، وتحقيق الأهداف المتفق عليها إبان الدورة العشرين. وقد قدمت تلك الجهات المساعدة الى الحكومات في اعتماد وتنفيذ خطط وطنية شاملة بشأن مراقبة العقاقير من خلال شبكة من مذكرات التفاهم، عززت التعاون بين الدول على الصعيد الاقليمي، وخصوصا التعاون عبر الحدود.

٩- هذا، وان تعديل التركيز في برامج المساعدة يتم استجابة الى الشواغل والأولويات الوطنية والاقليمية. بيد أن محور الزخم في الأنشطة العملية يشمل بناء القدرات على الصعيدين الوطني والاقليمي، وتشجيع التعاون عبر الحدود من خلال التعاون الاقليمي، ودعم المنظمات غير الحكومية في الأنشطة المعنية بخفض الطلب (بما في ذلك استقصاءات وبرامج التقدير السريع التي تستهدف أطفال الشوارع والمشتغلين بالجنس)، وجمع الأموال والترويج لاعتماد وتنفيذ تشريعات وطنية بشأن مراقبة العقاقير لأجل تمكين الحكومات من الوفاء بالتزاماتها التعاهدية. كما يعمل اليونديسيب على نحو وثيق مع المركز المعني بمنع الاجرام الدولي، ضمن اطار مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة التابع للأمانة، بشأن القضايا المعنية بالجريمة ذات الصلة بالعقاقير.

٥- وعمل اليونديسيب بصفته الأمانة الفنية للجنة المخدرات في دورتها الثالثة والأربعين وفي الاجتماعات ما بين الدورات، وقدم المساعدة الى اللجنة في مباشرة عملية تقوم الدول بموجبها بتقديم تقارير كل سنتين عن جهودها المبذولة في الوفاء بالأهداف والتواريخ المستهدفة لعامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨، مما اتفق عليه إبان الدورة الاستثنائية. وقد أرسل اليونديسيب استبيان فترة السنتين الى جميع الدول الأعضاء، ويرد تحليل لردودها في التقرير الأول لفترة السنتين المقدم من المدير التنفيذي عن تنفيذ ما تمخضت عنه الدورة الاستثنائية العشرون (E/CN.7/2001/2)، لكي تنظر فيه اللجنة. وبصفة اليونديسيب الأمانة الفنية للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أيضا، فقد قدم الدعم الى الهيئة في رصد النويدات المشعة عمل نظام المراقبة الدولية للمخدرات وكذلك تدفق السلائف.

٦- وفي عام ٢٠٠٠ أيضا، استمر وضع اليونديسيب المالي في اتجاهه الصاعد منذ عام ١٩٩٨، حيث إن الإيرادات التي كانت في انخفاض منذ عام ١٩٩٢، ازدادت بنسبة قدرها ٣٥ في المائة عليها في عام ١٩٩٧. وخلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، ازدادت الإيرادات اضافة الى ذلك بنسبة ٣٧ في المائة الى مبلغ قدره ١٤٢ مليون دولار أمريكي. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، من المتوقع أن تستمر الإيرادات في اتجاهها الايجابي، وتشير الاسقاطات الى أنها ستبلغ ١٤٤ مليون دولار. وأخذ اليونديسيب يستخدم إيراداته المتزايدة، والتي هي انعكاس يبين ثقة المجتمع الدولي في قدرته التقنية، فبادر الى تعزيز دوره الحفز والمناصر حاثا الحكومات على اتخاذ الاجراءات في ميدان مراقبة العقاقير، وذلك من خلال حافطة متوازنة من أنشطة التعاون التقني. وخلال العام ٢٠٠٠، واصل اليونديسيب تحسين كفاءته، حسبما يتبدى في نسبة الموارد البرنامجية الى المخصصات المرصودة لأنشطة الدعم.

٧- كما دعم الجهود والمبادرات الوطنية، مع ايلاء انتباه خاص للأنشطة الرامية الى خفض زراعة المحاصيل المخدرة غير المشروعة أو القضاء عليها من خلال التنمية البديلة،

ثانيا - الأنشطة العملية

النهائية من تنفيذها، وسوف تُتاح للحكومات الأفريقية واليونسكوب والأطراف الخارجية المهتمة.

ألف - أفريقيا جنوبي الصحراء

١ - الدعم السياسي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة

١٠ - عزز اليونسكوب الدعم الذي يقدمه لأجل صياغة وتنفيذ برامج قطرية أو اقليمية في أفريقيا. وقد توسعت حافظة البرامج المخصصة لأفريقيا الجنوبية والشرقية بفضل إيجاد اطار اقليمي شامل يدمج على نحو متكامل ما بين خفض الطلب والتدابير الرقابية والتطوير والتعاون في المجال القضائي. ففي شرقي أفريقيا، يحظى بالأولوية حاليا موضوع خفض الطلب على العقاقير، مع البرامج المخطط للاضطلاع بها بشأن قمع الاتجار غير المشروع هناك. وقد استهل اليونسكوب برنامجا أفريقيا شاملا بشأن خفض الطلب بغية دعم اعداد برامج رئيسية لأجل الوقاية من تعاطي العقاقير والاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في مناطق فرعية مختلفة من أفريقيا. واتباع نهج متوازن، جدد اليونسكوب جهوده الرامية إلى تنمية الخبرات والقدرات الخاصة بانفاذ القوانين في أفريقيا. ويوجد في نيجيريا منسق لبرنامج بشأن انفاذ القوانين، سوف يتولى دعم وتنسيق تقديم المساعدات بشأن انفاذ القوانين إلى بلدان أفريقية، وخصوصا في أفريقيا الغربية والجنوبية.

١١ - لا تزال خطة عمل منظمة الوحدة الأفريقية بشأن مراقبة العقاقير تستخدم كإطار للتعاون بين اليونسكوب والمنظمة المذكورة. وفي اجتماع عُقد في الجزائر العاصمة في شباط/فبراير ٢٠٠٠ لاستعراض تنفيذ الخطة، اتفق خبراء مراقبة العقاقير الأفريقيون على مواصلة توفير خدمات الجهة الخورية بشأن مراقبة العقاقير التابعة لأمانة المنظمة المذكورة، للدول الأعضاء حتى بعد انقضاء مدة مشروع اليونسكوب هناك. علما بأن قاعدة بيانات المنظمة المذكورة عن خبراء مراقبة العقاقير ومراكز التدريب ومعاهد الأبحاث في أفريقيا، التي استُحدثت بدعم من اليونسكوب، أصبحت في المرحلة

١٢ - وبغية تعزيز القدرات في مجال القضاء والملاحقة القضائية بالتعاون مع الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي (سادك)، استهل اليونسكوب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ برنامجا اقليميا للمساعدة القانونية لأجل ١٩ دولة في أفريقيا الجنوبية والشرقية. وفي أفريقيا الشرقية أيضا، وُضعت الصيغة النهائية للخطط الوطنية لمراقبة العقاقير في كل من جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا ومدغشقر.

١٣ - وبغية الاستجابة على نحو أفضل إلى مشكلة مراقبة العقاقير في غربي أفريقيا، استهل برنامج اقليمي شامل متعدد السنوات بتعاون وثيق مع برنامج مكافحة المخدرات في أفريقيا التابع للمفوضية الأوروبية. والهدف من ذلك هو تحسين التنسيق في مراقبة العقاقير على الصعيدين الوطني والاقليمي واتخاذ تدابير فعالة بشأن خفض الطلب وانفاذ القوانين على الصعيدين الاقليمي والقطري. وقدم اليونسكوب المساعدة، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية، في صياغة استراتيجيات وطنية بشأن مراقبة العقاقير، لأجل تنفيذها في كل من بنن وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا وكوت ديفوار. وتعزيزا للقدرة الوطنية على مراقبة العقاقير، يجري توفير التدريب للمنسقين الوطنيين في مجال مراقبة العقاقير من دول أفريقيا الوسطى، ولأعضاء مختارين من السلطة القضائية من دول غربي أفريقيا.

٢ - الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه

١٤ - بغية تعزيز برامج خفض الطلب القائمة على أساس قطري، قدم اليونسكوب الدعم بشأن استحداث شبكات لخبراء خفض الطلب المحليين في أفريقيا الشرقية والغربية. كما أُدرجت الأنشطة المعنية بخفض الطلب في البرامج المخصصة لكل من منطقة شرقي أفريقيا وغربها وشمال أفريقيا. أما في جنوبي أفريقيا، فقد دُشنت في سويتو أول ١٠ مراكز مجتمعية للمشورة القانونية والمعالجة وإعادة التأهيل لأجل

اجراء دراسة استقصائية لنوعية واحتياجات خدمات المعالجة وإعادة التأهيل الموجودة.

٣- قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات

١٧- أعربت عدة حكومات أفريقية عن الحاجة إلى تعزيز قدرة سلطاتها المختصة الوطنية على رصد وتنظيم قنوات توزيع العقاقير على الصعيد الوطني. ويجري الآن تعزيز قدرة السلطات المختصة الوطنية، في كل من إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا، على اتباع أساليب أفضل في مراقبة عرض وتوزيع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية المشروعة، بالتعاون مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية. ومن المتوقع توسيع نطاق المبادرة لتشمل بلدانا أخرى في المنطقة.

١٨- وبغية التصدي لتزايد استخدام النظام البريدي لأغراض الاتجار غير المشروع بالعقاقير وغير ذلك من الجرائم المنظمة الخطيرة، أطلق اليونسيد مبادرة جديدة، بالتعاون مع الاتحاد البريدي العالمي، بدءا من منطقة غربي أفريقيا. وسوف تشمل المبادرة صوغ اتفاقيات تعاون بين مكاتب البريد وأجهزة الجمارك والشرطة. وسوف يُدرَّب العاملون في البريد والجمارك وغيرهم من موظفي انفاذ القوانين على تقنيات واجراءات الكشف والمنع.

١٩- وبغية تعزيز أجهزة انفاذ القوانين على منع الاتجار غير المشروع في البلدان الأفريقية، وخصوصا البلدان التي تُستخدم كنقاط استراتيجية لعبور العقاقير غير المشروعة، اضطلع اليونسيد، بالتعاون مع مجلس التعاون الجمركي (المعروف أيضا باسم المنظمة العالمية للجمارك)، ببرنامج لتحسين قدرة الموانئ الرئيسية في شرقي أفريقيا وجنوبها. فقد أنشئت وحدات جديدة لمكافحة المخدرات في كل من موانئ دار السلام (جمهورية تنزانيا المتحدة)، ودوربان (جنوب أفريقيا)، ومومباسا (كينيا)، وكذلك استُحدثت اجراءات مُحسَّنة لمراقبة الموانئ في مابوتو. وتم توفير التدريب والمشورة والمعدات إلى أفرقة المراقبة في تلك الموانئ الأربعة

متعاطي العقاقير في جنوب أفريقيا، وسوف يُنشأ مركزان إضافيان في اقليم أمبوما لانبجا والرأس الشرقي. وبغية تيسير الجهود الرامية إلى تحديد مدى مشكلة تعاطي العقاقير، اتخذ اليونسيد الترتيبات الاحتياطية للقيام بدراسات تقديرية سريعة للحالة في كل من أنغولا وجنوب أفريقيا والسنغال وغانا وكوت ديفوار وملاوي. ومن المخطط أيضا اجراء دراسة تقديرية بشأن سوازيلند. وفي بوركينافاسو، وفر اليونسيد التدريب إلى قادة المجتمعات المحلية والمرشدين الاجتماعيين في مجال الوقاية من تعاطي العقاقير.

١٥- في شرقي أفريقيا، تعاون اليونسيد مع الحكومات لأجل تقديم المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية في تحسين مدى وصول برامجها على مستوى القاعدة الجماهيرية. وسوف يقوم مركز موارد المنظمات غير الحكومية بتيسير اقامة شبكات فيما بين المنظمات غير الحكومية ومع الأجهزة الحكومية، وكذلك تيسير اضطلاعها بأنشطة في مجال الوقاية من تعاطي العقاقير. وفي غربي أفريقيا، استُهلَّت ثلاث مبادرات اقليمية تعنى بالوقاية من تعاطي العقاقير وتنمية الوعي لدى الشباب. أما على الصعيد الوطني، فسوف يُدرج موضوع الوقاية من تعاطي العقاقير في المناهج الدراسية في المدارس الابتدائية والثانوية، وكذلك في برامج خدمات بعيدة المدى لدى مراكز المشورة القانونية للشباب. وسوف يُضطلع بتلك الأنشطة بدعم من برنامج التثقيف المعني بالسكان والحياة الأسرية، التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الأونفبا).

١٦- في نيجيريا، ركزت الجهود الوطنية على خفض الطلب، بما في ذلك استبانة الصلات بين تعاطي العقاقير والاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة قصور المناعة المكتسب (الايدز). وأنجرت دراسات تقديرية سريعة لمدى تعاطي العقاقير في ٢٢ ولاية من نيجيريا. وبُوشِر في عام ٢٠٠٠ برنامج يهدف إلى تعزيز مراكز معالجة الادمان على العقاقير وإعادة تأهيل المدمنين التابعة لحكومة نيجيريا والمنظمات غير حكومية وعدد من المعالجين التقليديين، عقب

الجمهورية العربية السورية وشمال أفريقيا، وأوفدت بعثات للاضطلاع بدراسات تقديرية عن مدى هذه المشكلة إلى كل من الجزائر والجمهورية العربية الليبية والسودان، الهدف المتوخى منها وضع خطط رئيسية وطنية لمراقبة العقاقير.

٢- الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه

٢٣- في الشرق الأوسط، قدم اليونديسيب المساعدة إلى عدد من الحكومات في تقدير قدراتها واحتياجاتها الخاصة بمعالجة متعاطي العقاقير وإعادة تأهيلهم. وبالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي واليونيسيف، عمل اليونديسيب بشأن قضايا متقاطعة المجالات، مثل تعاطي العقاقير لدى أطفال الشوارع، ودعم انشاء شبكات من منظمات غير حكومية لأجل مساندة المبادرات الرامية إلى الوقاية من تعاطي العقاقير.

٢٤- ونُظمت حلقات عمل تدريبية حول المعالجة وإعادة التأهيل في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، وأُجريت حلقة دراسية بشأن التشارك في النتائج المستمدة من دراسة تقديرية سريعة لظاهرة تعاطي العقاقير.

٣- القضاء على المحاصيل غير المشروعة وقمع الاتجار غير المشروع

٢٥- في لبنان، قدم اليونديسيب الدعم بغية الحفاظ على استمرار المشروع الناجح المعني باستئصال زراعة الخشخاش غير المشروعة في وادي البقاع، بالتعاون مع جهات مانحة مهمة ووكالات أخرى والحكومة. واستهل أيضا أنشطة ترمي إلى تعزيز قدرة المنع لدى الشرطة اللبنانية. وأُجريت دورة تدريبية بشأن التقنيات المتقدمة في انفاذ القوانين، وقُدمت المعدات اللازمة في هذا الصدد.

٢٦- في مصر، واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى منع زراعة القنب وخشخاش الأفيون غير المشروعة في شبه جزيرة سيناء، وإلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير. ودعمًا لمبادرة تقوم بها الحكومة، اضطلع اليونديسيب بدراسة

في عام ٢٠٠٠. وتمكّنت الوحدات الجديدة من ضبط كميات كبيرة من العقاقير في عام ٢٠٠٠. ويجري توفير التدريب والمعدات إلى وحدة ميناء جديدة في جيبوتي، ومن المزمع أن يُستكمل ذلك في أوائل عام ٢٠٠١. وسوف يُوسّع نطاق الدعم المقدم ليشمل سلطات انفاذ القوانين في موانئ أخرى في المنطقة.

٢٠- لا بد من القول بأن عدة حكومات في أفريقيا قلقة بشأن زراعة القنب غير المشروعة، وعمد بعضها إلى اتخاذ تدابير مكافحة في هذا الصدد. وفي جنوبي أفريقيا، قدم اليونديسيب الدعم التقني والاستشاري إلى كل من سوازيلند وجنوب أفريقيا وملاوي، بغية القيام بدراسة تقديرية لمدى زراعة القنب في المنطقة.

باء- شمال أفريقيا والشرق الأوسط

١- الدعم السياسي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة

٢١- في الشرق الأوسط، استهل اليونديسيب برنامج تعاون لمراقبة العقاقير على الصعيد دون الاقليمي لأجل دعم جهود الدول في منطقة شرقي المتوسط على التصدي لمشكلة العقاقير. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن التعاون مع أمانة مجلس وزراء الداخلية العرب، لدعم التعاون في المجال القضائي وغيره على الصعيد الاقليمي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، اتفق اليونديسيب وأكاديمية نايف العربية للدراسات الأمنية على برنامج تعاون في الشرق الأوسط لأجل تعزيز التشارك في الخبرات من خلال تنظيم حلقات دراسية تدريبية مشتركة، وتبادل المعلومات والدراسات والمنشورات.

٢٢- ودعم اليونديسيب مبادرة السلطة الفلسطينية إلى التوفيق بين تشريعات مراقبة العقاقير على أساس القواعد النموذجية التي أعدها اليونديسيب، كما وقرّ التدريب القانوني إلى المدعين العامين، بالتعاون مع وزارة العدل في مصر. كذلك أُجريت دورات لتدريب المدعين العامين في

في المهن الصحية من الاتحاد الروسي وبيلاروس وجمهورية مولدوفا، على التقنيات والمنهجيات الحديثة المتبعة في معالجة الادمان على العقاقير، وذلك بمساعدة مقدمة من منظمة غير حكومية.

٣٠- واستهل اليونسيف برنامج وقاية قائما على المدرسة في دول البلطيق الثلاث. وتولت أفرقة قطرية اعداد المواد اللازمة لكي يستخدمها الطلاب والمعلمون. ونُشر أيضا دليل عملي للوقاية من تعاطي العقاقير، ووُزِعَ على المعلمين في الاتحاد الروسي.

٣- قمع الاتجار غير المشروع

٣١- قدم اليونسيف الدعم التقني اللازم لتعزيز القدرات التنظيمية والعملياتية على انفاذ قوانين العقاقير في دول أوروبا الوسطى الخمس الأطراف في مذكرة تفاهم تم التوقيع عليها في براغ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وفي أوروبا الوسطى أيضا، واصل اليونسيف القيام بمبادراته الرامية إلى تعزيز التعاون القضائي، عقب حلقة دراسية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ نُظمت في سلوفاكيا، وعقد اجتماع ثان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في الجمهورية التشيكية بين السلطات من دول أوروبا الوسطى.

٣٢- كما قدم اليونسيف المساعدة، بدعم من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) وتعاون وثيق مع برنامج المعونة لأجل بولندا وهنغاريا على اعادة بناء اقتصاديهما (برنامج فير) التابع للمفوضية الأوروبية، إلى حكومات كل من بلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا ورومانيا، في انشاء وحدات استخبارات للعقاقير. وقد أسهمت تلك المبادرة في تحقيق زيادة ملحوظة في ضبط كميات من العقاقير في المنطقة. وعُقدت حلقة عمل دون اقليمية في كرواتيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ركزت على التحليل المشترك للاستخبارات العملياتية لأجل التحري عن شبكات الاتجار غير المشروع وتهريب الشحنات الكبيرة الحجم من الكوكايين والحشيش في شكل سائب في حاويات. وقام اليونسيف بصياغة خطة لدعم اتباع نهج في

تقديرية على المستوى الأساسي للبنى الاجتماعية الاقتصادية في المناطق الرئيسية للزراعة غير المشروعة. كما عمل اليونسيف مع حكومة الأردن على تعزيز قدرات سلطاتها على انفاذ قوانين العقاقير؛ ووفر أيضا دورات تدريب متخصص للامارات العربية المتحدة بشأن مراقبة السلائف.

جيم- أوروبا الوسطى والشرقية

١- الدعم السياسي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة

٢٧- في الاتحاد الروسي، أنجز اليونسيف تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج شامل بشأن الوقاية من تعاطي العقاقير ومكافحة الجريمة المنظمة ذات الصلة بالعقاقير. وفي البوسنة والهرسك، قدم اليونسيف المساعدة إلى الحكومة بشأن استعراض التشريعات الخاصة بمراقبة العقاقير واعداد تشريعات جديدة أيضا.

٢- الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه

٢٨- في أوروبا الوسطى، قدم اليونسيف المساعدة في تدريب العاملين في مهن الرعاية الصحية على النهج المتبعة في المعالجة. وقدم المساعدة أيضا في اقامة شبكة من الباحثين، وانشاء قاعدة بيانات عن أنماط واتجاهات ظاهرة تعاطي العقاقير، سوف تستخدم كأساس لتخطيط وتقييم أنشطة خفض الطلب في المنطقة. وأنجز اليونسيف، بالتعاون مع الآيلو أنشطة ترمي إلى الترويج للوقاية من تعاطي العقاقير في مكان العمل، في ست دول من أوروبا الوسطى.

٢٩- واستنادا إلى بعثات لتقدير الحالة والاحتياجات أوفدت إلى دول من أوروبا الشرقية، تمت صياغة برامج بشأن خفض الطلب لأجل كل من ألبانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك ورومانيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا. كما جرى تدريب ما يربو على ٢٥ شخصا من مقدمي خدمات معالجة تعاطي العقاقير والعاملين

ضبط الأمن يكون فيه للاستخبارات دور رئيسي في كل من بلغاريا والبوسنة والهرسك ورومانيا وسلوفينيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، بناء على طلب الحكومات المعنية.

دال-جنوبي آسيا

١- الدعم السياسي والتشريعات والدعوة الى المناصرة

٣٣- واصل اليوندسيب تقديم الدعم بشأن مسح استقصائي على الصعيد الوطني في الهند، كان قد بوشر في أواخر عام ١٩٩٩. وخلال عام ٢٠٠٠، قُدم التدريب على جمع البيانات، ووضع الصيغة النهائية لدراسة تقديرية سريعة للأحوال، واستهلال اقامة نظام لرصد ظاهرة تعاطي العقاقير لغرض جمع المعلومات واستبانة الاتجاهات. كما قدم اليوندسيب الدعم التقني اللازم للدراسة الاستقصائية الوطنية الأسرية عن تعاطي العقاقير، التي أُجريت في عام ٢٠٠٠ على أساس عينة من الأسر. وبمساعدة من اليوندسيب أيضا، تم تعديل تشريعات مراقبة العقاقير في نيبال امتثالا للمعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير.

٢- الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه

٣٤- نُفذ في الهند برنامجان على صعيد المجتمعات المحلية، يهدفان إلى الحد من تعاطي العقاقير والوقاية منه لدى عموم السكان والفئات الشديدة التعرض للمخاطر، وكذلك لدى متعاطي العقاقير على النطاق الوطني بأكمله. كما حشد اليوندسيب الدعم اللازم لإحدى الفئات الرئيسية المعرضة للمخاطر في الأقاليم الشمالية الشرقية. أما في ميدان الوقاية من تعاطي العقاقير في مكان العمل، فقد عقدت رابطة مدراء موارد مكافحة تعاطي العقاقير، المنشأة في عام ١٩٩٩، اجتماعين في عام ٢٠٠٠، بمشاركة ٨٠ ممثلا عن عدد من المنشآت والمنظمات غير الحكومية.

٣٥- كما استُهلّت خطة مدتها خمس سنوات لأجل مراقبة تعاطي العقاقير في بنغلاديش، وقدمت مجموعة متكاملة من مقررات التدريب على المعالجة وإعادة التأهيل لأجل المنظمات المشاركة في دورتين تدريبيتين. كذلك أُعدت المواد اللازمة للدعوة إلى المناصرة والثقيف بشأن العقاقير، بما في ذلك مبادئ توجيهية للتدريب وكتب مرجعية، ووُزعت على وزارة التعليم. وفي سري لانكا، تعاون اليوندسيب ومنظمة الصحة العالمية على توفير التدريب ودعم جمع البيانات والخدمات الوقائية وأنشطة المعالجة وإعادة التأهيل. وتم انشاء نظام لرصد تعاطي العقاقير، يشمل المستشفيات العامة والسجون ومراكز الخدمات البعيدة المدى والخدمات المتاحة للمراجعات الطارئة.

٣- قمع الاتجار غير المشروع والقضاء على الحاصل غير المشروعة

٣٦- عُرضت على المجتمع الدولي في نيودلهي نتائج دراسة استقصائية أُجريت في عام ٢٠٠٠ لمسح زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في شمال شرقي الهند. لكن على الرغم من حملات الاستئصال، لا تزال زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة مستحكمة، وذلك بسبب استعماله التقليدي ولكونه مصدر دخل.

٣٧- أما على الصعيد دون الاقليمي، فقد دعم اليوندسيب المبادرات الرامية إلى تشجيع التعاون عبر الحدود بين أجهزة انفاذ قوانين العقاقير في ميانمار والهند. وسوف يُوسّع نطاق شبكة التعاون لكي تشمل بنغلاديش. وتيسيرا للتدريب، أُنتج شريط فيديو عن مراقبة السلائف والتسليم المراقب، ووُزع على أجهزة انفاذ القوانين ومؤسسات التدريب في الهند. وفي بنغلاديش، تلقى التدريب ١٨٨ موظفا مسؤولا من السلطة القضائية وملك الشرطة، مما أسهم في تعزيز التعاون بين الأجهزة المعنية بالقضايا ذات الصلة بالمخدرات.

هاء- شرقي آسيا والمحيط الهادئ

١- الدعم السياسي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة

٣٨- يجدر التنويه بأن خطة العمل على الصعيد دون الاقليمي التي تشمل كلا من تايلند والصين وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وفيت نام وكمبوديا وميانمار واليوندسيب، أي الموقعين على مذكرة تفاهم في عام ١٩٩٣، وفرت الاطار اللازم للتعاون بشأن مسائل مراقبة العقاقير. وعُتبت البرامج المباشرة في اطار خطة العمل على الصعيد دون الاقليمي بقضايا بناء القدرات، وجمع البيانات، وتعميم المعلومات، وكذلك بالمنشطات الشبيهة بالأمفيتامينات، والصلة بين تعاطي العقاقير والاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز (HIV/AIDS)، ومراقبة السلائف، والتدريب على انفاذ القوانين، والتعاون عبر الحدود.

٣٩- لا بد من القول بأن صنع المنشطات الشبيهة بالأمفيتامينات والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع، ومنها بصفة رئيسية مادة ميثامفيتامين، أخذت تنتشر في منطقة جنوب شرقي آسيا. وقد أصبحت هذه المنشطات أشيع العقاقير المتعاطاة في كل من تايلند والفلبين واليابان. وقد اهتمك اليوندسيب في القيام بمبادرات لتقديم المساعدة إلى الحكومات في شرقي آسيا وجنوب شرقيها، وهي منطقة فرعية تواجه تنامي خطر صنع هذه المنشطات وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع، والتي لا يتوفر لديها سوى اطار محدود على الصعيد دون الاقليمي لمواجهة هذه التحديات. ومن ثم فإن المؤتمر المعني بالمنشطات الشبيهة بالأمفيتامينات في شرقي آسيا وجنوب شرقيها، الذي استضافته حكومة اليابان وعُقد في طوكيو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أوصى حكومات المنطقة وغيرها من الأنحاء في العالم بتنفيذ اجراءات عمل لأجل التصدي لازدياد صنع هذه المنشطات والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع. وقد أسهمت تلك المبادرة في الالتزام اللافت للنظر

بالتصدي لمشكلة المخدرات الذي تعهدت به الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) والصين إبان الاجتماع الذي كان عنوانه 'المؤتمر الدولي: المعني بالسعي إلى تحرير منطقة آسيان من العقاقير بحلول عام ٢٠١٥: التشارك في الرؤية وقيادة التغيير'، الذي اشترك في الدعوة اليه حكومة تايلند والرابطة آسيان واليوندسيب، وعُقد في بانكوك من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وقد عُقد المؤتمر الدولي المذكور على ضوء تنامي القلق لدى قادة بلدان آسيان بشأن استفحال مشكلة العقاقير في المنطقة من جراء سرعة انتشار العقاقير المستجدة حديثاً، وخصوصاً المنشطات الشبيهة بالأمفيتامينات.

٢- الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه

٤٠- ضمن اطار مشروع على الصعيد دون الاقليمي، عُقدت ست حلقات عمل في كل من تايلند والصين وكمبوديا وميانمار، حول منهجية اجراء دراسات تقديرية لظاهرة تعاطي العقاقير على النطاق الوطني وجمع البيانات، وحول استعمال نُظم البرمجيات ذات الصلة لأجل تحليل البيانات. كما أُجريت عدة دراسات استقصائية مدرسية في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وفيت نام. وواصل اليوندسيب تقديم الدعم، من خلال برنامج دون اقليمي، إلى المبادرات الرامية للحد من ظاهرة تعاطي العقاقير لدى فئات أقلية عرقية مختارة في مناطق المرتفعات، وذلك من خلال أنشطة نموذجية معززة على مستوى المجتمعات المحلية عبر ١٧ موقعا في خمسة بلدان. وفي أواخر عام ٢٠٠٠، عرض اليوندسيب نتائج البرنامج دون الاقليمي الرامي إلى الحد من ظاهرة تعاطي العقاقير وما يتصل بها من المشاكل الاجتماعية لدى الفئات الشديدة التعرض للمخاطر، وذلك إبان اجتماع دعا إلى عقده، في الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد الوطني المعني باساءة استعمال العقاقير المخدرة.

٤١- كما جرى عدد من الأنشطة المعنية بتقليل الطلب على العقاقير في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية في سياق المبادرات المعنية بالتنمية البديلة على أساس المجتمعات المحلية،

دون الاقليمي. وقد أُنجز معظم الأنوطات من برنامج التدريب التفاعلي القائم على استخدام الحاسوب والخاص بانفاذ قوانين العقاقير، وذلك بالتعاون مع المنظمة العالمية للجمارك. وجرى التشارك في اسطوانات مضغوطة (CD-ROMs) ايضاحية مع الجهات المانحة المهتمة والمستعملين المحتملين. كما تم تحسين نظام التدريب والادارة والتقييم، عقب تجربة اختبار ميداني في شمالي تايلند.

٤٥- وأدى اليونديسيب دورا حفازا في الترويج للتعاون على انفاذ القوانين عبر الحدود في منطقة جنوب شرقي آسيا. كما أدى مهمة وسيط أمين في تيسير عقد اجتماع في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بين سلطات انفاذ القوانين في كل من تايلند وميانمار. وكان أحد الشواغل الأكثر إلحاحا موضوع الاتجار غير المشروع بالسلائف والكيماويات، وصنع المنشطات الشبيهة بالأمفيتامينات والاتجار بها وتعاطيتها على نحو غير مشروع. وتُبودلت عيّنات من مضبوطات الميثامفيتامين، بغية تحسين التعاون في التعرف على ملامح العقاقير، وتم توفير المعدات إلى أجهزة انفاذ قوانين العقاقير في ميانمار بغية الارتقاء بمستوى مقدرتها على الاتصالات.

٤٦- وخلال عام ٢٠٠٠، تابع اليونديسيب القيام بعدة برامج أخرى بشأن انفاذ القوانين، وخصوصا البرامج التي تهدف إلى تعزيز القدرة العملية لدى الأجهزة، وجمع المعلومات وتبادلها. وقد تحسن باطراد أداء وحدات الاستخبارات المركزية الخاصة بالعقاقير، المنشأة في عدة بلدان. وبالتعاون مع أجهزة، مثل الانترنت والمنظمة العالمية للجمارك، استُهلّت مبادرة لاعداد مبادئ توجيهية نموذجية لعمليات تدخل الشرطة والجمارك في التصدي للاتجار غير المشروع بالعقاقير في الدول الأطراف في مذكرة التفاهم الاقليمي.

٤٧- يُعد اقليم يونان في الصين من المناطق المتأثرة مباشرة بالاتجار غير المشروع من ميانمار. ولأجل دعم سلطات انفاذ القوانين، قدم اليونديسيب معدات الاتصالات والتدريب لمدرسة التدريب التابعة لمكتب الأمن العام. وتشير بيانات

والتي تستهدف المناطق المتأثرة بزراعة الأفيون غير المشروعة. وعقب اجراء دراسة استقصائية وطنية عن انتاج الأفيون والادمان عليه، عُقدت حلقات عمل حول الوقاية من العقاقير، وُوزعت ملصقات جدارية ولوحات معلومات ونشرات اعلامية عن الوقاية من العقاقير ضمن المنطقة المستهدفة. وساعد برنامج قائم على المجتمعات المحلية في اقليم سينج كوانج على تحسين الخدمات الاجتماعية في ٥٥ قرية مشاركة، بما في ذلك توفير التدريب لمطوعي الخدمات الصحية وتوفير المواد اللازمة لمركز ازالة التسمم الادماني في المقاطعة.

٤٢- في ميانمار، واصل اليونديسيب تقديم الدعم بشأن التثقيف الوقائي، مع التركيز على ظاهرة تعاطي العقاقير بطريقة الحقن في ولاية كاتشين، وذلك من خلال تعميم المعلومات ومواد الاتصالات. وقد سُجل ما يربو على ٣٠٠ شخص في أنشطة التعلّم التشاركية وغيرها من الأنشطة التي ينظمها اليونديسيب بالتعاون مع احدى المنظمات غير الحكومية ومع الجمعية الدولية للشاغل العالمي، في حين شملت الأنشطة على صعيد المجتمعات المحلية ٢٧ قرية وما يربو على ١٠٠٠ مشارك من القرى.

٤٣- وفي فييت نام، وُضعت الصيغة النهائية لمنهاج تثقيفي ومواد تعليمية عن الوقاية من تعاطي العقاقير لأجل تدريب معلمي المدارس الابتدائية. ومن بين المبادرات الأخرى الدعوة إلى عقد ملتقى وطني حول معالجة الادمان على العقاقير واعادة تأهيل المدمنين في هانوي، لمناقشة أفضل بدائل المعالجة الملائمة للبيئة في فييت نام، بالاضافة إلى دورة تدريبية للمدرسين الرئيسيين، وسبع دورات أخرى مخصصة لعدد من المشاركين يبلغ ٩٢ شخصا من العاملين المهنيين في مجال المعالجة.

٣- قمع الاتجار غير المشروع

٤٤- ما زالت الأنشطة المعنية بانفاذ القوانين تشكّل جزءا رئيسيا من أنشطة اليونديسيب المعنية بالتعاون على الصعيد

٥٠- وبغية تعزيز القدرة في مجال القضاء والملاحقة القضائية في المنطقة، نُظمت خمس حلقات عمل وطنية، في كل من تايلند وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا وميانمار، لأجل القضاة والمدعين العامين وكبار المحققين في كل بلد منها. كما عُقد الاجتماع السنوي الأول للجنة الاستشارية للمساعدة القانونية المتبادلة، ويسر التعاون بين السلطات المختصة. وقدم اليونديسيب المشورة القانونية للسلطات في كل من جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا بشأن تحديث عهد تشريعات مراقبة العقاقير أو صياغة مشاريع جديدة بشأن هذا الموضوع لديها.

٤- القضاء على المخاصيل غير المشروعة

٥١- استُهلّت دراسة متعمّقة للتنمية البديلة في تايلند لأجل استعراض وتوثيق تجارب واحد من البلدان لديه أطول خبرة مسجلة في هذا النشاط في المنطقة الفرعية.

٥٢- وفي ميانمار، أُنجزت المرحلة الأولى من المبادرة الخاصة باقليم واء، على إثر اقامة بنية تحتية أساسية، بما في ذلك انشاء شبكات للامداد بالمياه ومدارس، وكذلك استهلال عدة أنشطة قائمة على المجتمعات المحلية. كما تضمنت المبادرة العناية بالتنمية الزراعية والأنشطة المدرة للدخل، وبرنامج تلقيح مناعي استوعب ما يربو على ٩٠ في المائة من الأطفال في ٢٣٦ قرية. وأُنجز برنامج قائم على المجتمعات المحلية بشأن تقليل الطلب على العقاقير، ومكّن تدريب أفرقة محلية من تكرار البرنامج في قرى أخرى. وتم توفير التدريب لعدد من المعلمين على ادارة المدارس، فأُطلِعوا على طرائق التعليم الحديثة ومواد حديثة في التربية والتعليم. وأُجريت دراسة استقصائية لعيّنة من المناطق شملت جميع الأسر المقيمة في ١٢١ قرية.

٥٣- تواصل حكومة جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية العمل في سبيل بلوغ الغاية المنشودة في استئصال زراعة خشخاش الأفيون كلياً في غضون ست سنوات. وقد زود

المضبوطات التي وفّرتها الحكومة الى أن ضبط بعض الكميات الكبيرة من الهيروين والسلائف الكيميائية في الاقليم حدث بفضل ازدياد القدرة على الحركة لدى موظفي انفاذ القوانين وتوفير تدريب أفضل لهم.

٤٨- وأُنجز البرنامج دون الاقليمي لمراقبة السلائف في شرقي آسيا، وسوف تُبأشر مرحلة ثانية منه في عام ٢٠٠١. أما في عام ٢٠٠٠، فقد تم توفير التدريب على اقامة منظومة وطنية من قواعد البيانات عن السلائف، إلى ٦ دول موقّعة على مذكرة التفاهم. ودُرّب ٦٤ مواطناً كمبوديا على استعمال عدة اختبار السلائف، ونُشر كتيب يدوي عن السلائف في كل من منطقتي الخمير وإنجلش. علاوة على ذلك، قام خمسة من كبار المسؤولين الصينيين بجولة دراسية على نظم مراقبة السلائف في ألمانيا وهولندا، كما حضر ٥٦ خبيراً مؤتمراً اقليمياً بشأن مراقبة السلائف في هانوي في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٤٩- في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، بلغ عدد عينات العقاقير المفحوصة في مختبر الطب الشرعي في فييتنام، وبصفة رئيسية الميتامفيتامين والأفيون والهيروين، أكثر من ضعفه في عام ١٩٩٩، عقب انجاز برنامج مختبر الطب الشرعي الذي اضطلع به اليونديسيب. وسوف تبدأ في عام ٢٠٠١ مرحلة ثانية من البرنامج بغية زيادة التدريب واقامة مختبر ثان لكي يخدم الأقاليم الجنوبية من البلد. واستمر برنامج لتعزيز القدرة العامة على مراقبة العقاقير، مع انشاء نظام شامل لجمع البيانات. وتم اعتماد تشريعات جديدة بشأن مراقبة العقاقير، وعُززت أمانة اللجنة الوطنية لشؤون الاشراف على مراقبة العقاقير في جمهورية لاوس، وذلك بعد توفير التدريب والمعدات اليها. وفي فييت نام، عُززت قدرات المنع من خلال الحصول على معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومعدات كشف العقاقير لأجل ثلاثة أقاليم، وكذلك من خلال توفير التدريب. وقُدّم تدريب اضافي على طرائق المنع إلى قرابة ١٠٠ ٢ شخص من الموظفين المسؤولين عن انفاذ القوانين من خلال ٣٩ دورة.

٥٥- وفي ميانمار أيضا، كانت الصور الجوية المتخذة خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ جزءا لا يتجزأ من برنامج رصد المحاصيل غير المشروعة. ولكن لم تجر أي دراسات استقصائية جديدة بسبب عدم توفر الأموال. بيد أنه يجري التحضير لدراسة استقصائية أرضية تشمل موسم المحاصيل في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وفي جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، قام اليونديسب مع الحكومة بمسح استقصائي أرضي على صعيد الأقاليم والمقاطعات على حد سواء. وتم أيضا جمع وتحليل بيانات اجتماعية - اقتصادية في هذا الصدد.

واو- غرب ووسط آسيا

١- الدعم السياسي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة

٥٦- وفقا لدراسة اليونديسب الاستقصائية السنوية عن خشخاش الأفيون، شهدت أفغانستان زيادة قياسية في المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في عام ١٩٩٩، إذ وصلت إلى ٥٣٨ ٩٠ هكتارا، أي بزيادة قدرها ٤٢ في المائة على السنة السابقة. وأدى ذلك إلى انتاج قياسي قدره ٥٦٥ ٤ طنا من الأفيون في أفغانستان في عام ١٩٩٩، مما جعل الإجمالي المقدّر على النطاق العالمي من انتاج الأفيون غير المشروع يصل إلى قرابة ٦ ٠٠٠ طن، أي بزيادة قدرها ٦٠ في المائة على اجمالي الانتاج الذي بلغ ٣ ٧٥٠ طنا في عام ١٩٩٨. ولكن خلال عام ٢٠٠٠، تناقصت المساحة المزروعة بنسبة قدرها ١٠ في المائة إلى ١٧٢ ٨٢ هكتارا. وانخفض ناتج الأفيون في عام ٢٠٠٠ إلى ٣ ٢٧٥ طنا، مقارنة بمستواه القياسي في عام ١٩٩٩ الذي بلغ ٥٦٥ ٤ طنا. وبما أن ما تنتجه أفغانستان يبلغ ٧٩ في المائة من انتاج الأفيون العالمي النطاق، فإن النقصان الملاحظ في عام ٢٠٠٠ لا يمثل تغيرا جوهريا في مدى توافر الأفيونيات على النطاق العالمي.

اليونديسب الحكومة بالمساعدة المالية والتقنية، بالتعاون مع منظمات دولية وإقليمية أخرى وجهات مانحة ثنائية. وأدت الأنشطة المعنية بالتنمية البديلة في لاوس إلى تقليل الاعتماد على انتاج الأفيون واستهلاكه. وعلى سبيل المثال، تم الاضطلاع خلال عام ٢٠٠٠ في اقليم أودومكساي بمجموعة مختلفة من الدراسات الاستقصائية على المستوى الأساسي، وكذلك توفير التدريب والمعدات على مستوى ادارة الاقليم والمقاطعات والمجتمعات المحلية. وركزت الأنشطة التنموية في القرى المستهدفة على جملة أمور، ومنها الخدمات الارشادية الزراعية والخدمات الصحية والخدمات الخاصة بالتربية الحيوانية، وكذلك التثقيف على المستوى غير الرسمي، اضافة إلى برامج ازالة التسمم الادماني ضمن المجتمعات المحلية. وجرت أيضا حلقات للتدريب المعني بمسائل الجنسين وكذلك توفير التدريب على تربية المواشي وزراعة المحاصيل المجدية. وتم توسيع نطاق الفرص الاقتصادية المتاحة لتشمل قرى مشاركة تقوم بأعمال الزراعة الصغيرة الحجم وتربية الحيوانات، وذلك لأجل الحد من الاعتماد على زراعة خشخاش الأفيون.

٥٤- وفي فييت نام، استُكمِلت المرحلة النموذجية في عام ٢٠٠٠ من برنامج للتنمية البديلة مدته أربع سنوات يستهدف زراعة الخشخاش في مقاطعة كي سون. وبعد أربع سنوات في طور التشغيل، أسهم البرنامج في تحقيق تحسينات بالغة في شروط المعيشة في ثلاث مجتمعات محلية تعاونية. وقد أثبت في ذلك نهج تشاركي على مستوى القاعدة الجماهيرية، من خلاله حدد المزارعون أولوياتهم وخططوا ونفذوا عددا من المشاريع في هذا الصدد. كما ساعد البرنامج على بناء القدرة المحلية من خلال التدريب وتوفير الدعم إلى المدارس واقامة المحطات الصحية ومخططات الامداد بالمياه وتحسين الطرق الريفية. وبالتعاون مع عدة وكالات في الأمم المتحدة وغيرها، أسهم البرنامج أيضا في تحسين الممارسات المتبعة في تربية المواشي والزراعة، مما يؤدي إلى رفع مستوى الدخل لدى المزارعين. وبغية ضمان استدامة هذه الأنشطة وتوسيع نطاقها، بوشرت مرحلة ثانية من هذا البرنامج في عام ٢٠٠١.

٥٧- ومن ثم فإن الوضع في أفغانستان، ولا سيما خلال السنتين الماضيتين، يشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة وما يتجاوزها، مما يقوض الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدى الدول المجاورة، وخصوصا جمهورية إيران الإسلامية وباكستان ودول آسيا الوسطى. وقد أصبحت أفغانستان مصدر الأفيونيات الرئيسي إلى تلك الدول المجاورة، وكذلك إلى أوروبا الشرقية والغربية على حد سواء. وهي أيضا المصدر الرئيسي للهروين الذي يُعثر عليه في بعض دول شبه الجزيرة العربية وشرقي أفريقيا.

٥٨- وعقب اطلاع مجلس الأمن على الوضع من خلال اللوحة التي قدمها المدير التنفيذي، أعرب المجلس عن قلقه ازاء الخطر الذي يهدد الأمن في المنطقة من جراء ازدياد انتاج الأفيونيات والاتجار غير المشروع بها من أفغانستان. وقد عمل اليونسيد على نحو وثيق مع مجموعة الست دول بالإضافة إلى الاثنتين الأخريين (والتي تتكون من الدول الست المتاخمة لأفغانستان اضافة إلى الاتحاد الروسي والولايات المتحدة) في التصدي للخطر الذي يهدد أمن المنطقة من جراء انتاج الأفيون غير المشروع. وعقب اجتماع تقني دعا اليونسيد إلى عقده في فيينا في أيار/مايو ٢٠٠٠ وحضره ممثلو مجموعة الدول الست اضافة إلى الاثنتين الأخريين وبلدان مانحة، عُقد اجتماع رفيع المستوى في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وأقر خطة عمل اقليمية، الهدف منها زيادة التعاون بين الدول المتاخمة لأفغانستان.

٥٩- كما يسعى اليونسيد إلى تعزيز التعاون الأقليمي على مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير في منطقة بحر قزوين من خلال استهداف طرق الاتجار غير المشروع والتهريب عبر الاتحاد الروسي وأذربيجان وتركمانستان وجمهورية إيران الإسلامية وكازاخستان. وفي جمهورية إيران الإسلامية، حضر موظفون مسؤولون من المؤسسات الايرانية ذات الصلة بمراقبة العقاقير دورة تدريبية على تخطيط البرامج، عُقدت في آذار/مارس وآب/أغسطس ٢٠٠٠.

٦٠- وفي تركيا، دعم اليونسيد انشاء الأكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، الذي استُهل في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ استجابة الى احتياجات ٢٢ بلدا في المنطقة. وتركز الأكاديمية المذكورة على تعزيز الخبرة في انفاذ قوانين العقاقير، وتوفير التدريب على معالجة مسائل، مثل غسل الأموال والتسليم المراقب والجريمة المالية. وسوف تعمل على توفير الخبرة الدولية وتنظيم الدورات التدريبية لتلبية احتياجات أجهزة انفاذ قوانين العقاقير في بلدان المنطقة.

٢- الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه

٦١- خفض الطلب على العقاقير، مع التركيز على تعاطي الأفيونيات، وخصوصا الهروين، هو جزء لا يتجزأ من برنامج اليونسيد النموذجي المخصص لأفغانستان. وقد نشر اليونسيد دراسة شاملة عن مدمني الهروين الأفغانيين في منطقتي بيشاور وكويتا. وأجريت دراسة تقديرية لمشكلة تعاطي العقاقير في المناطق الريفية أيضا. كما نُظمت عدة دورات تدريبية بشأن تنمية الوعي بالعقاقير والوقاية من تعاطي العقاقير، وأنشئ مركز للرعاية النهارية أثناء المراجعات الطارئة لأجل المدمنين الأفغانيين على الهروين في بيشاور، وبوشر برنامج للمعالجة واعادة التأهيل والوقاية على المستوى المحلي في مخيم للاجئين الأفغان بالقرب من بيشاور.

٦٢- ضمن نطاق المبادئ التوجيهية لاستراتيجية الخمس سنوات الوطنية بشأن خفض الطلب على العقاقير، واصلت جمهورية إيران الإسلامية التركيز على الدمج بين أنشطة المؤسسات الرئيسية المعنية والقضايا الوطنية ذات الصلة بتعاطي العقاقير، وكذلك على تطبيق اللامركزية على المبادرات الرامية الى مراقبة تعاطي العقاقير. وقد نظم اليونسيد في آب/أغسطس ٢٠٠٠ أربع حلقات عمل، شارك فيها ممثلون من الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات المعنية، لبحث دور المنظمات غير الحكومية في مجال الوقاية من تعاطي العقاقير، والحد من آثاره المؤذية، والتصدي لوطأة تأثير تعاطي العقاقير على

المجتمع، وفي استنباط استراتيجية بشأن الحد من الطلب على العقاقير. وفي باكستان، أولى اليونسكو انتباها خاصا الى دعم تنفيذ الخطة الرئيسية الوطنية بشأن مراقبة العقاقير، التي اعتمدت في شباط/فبراير ١٩٩٩. وقدم اليونسكو الدعم الى الحكومة لكي تبشر، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، دراسة تقديرية سريعة لحالة تعاطي العقاقير. ومن المتوقع أن تقدم الدراسة التقديرية معلومات حديثة العهد عن حالة تعاطي العقاقير الراهنة، وأن تساعد على صياغة استراتيجيات ومخططات تدخل للتصدي لمشاكل تعاطي العقاقير.

٦٣- استهل اليونسكو برنامج دراسات تقديرية سريعة عن الحالة وذلك لتزويد دول آسيا الوسطى بالأساس اللازم لوضع استراتيجية سليمة للتصدي لمشكلة العقاقير من منظور اقليمي. وواحد من أهداف المشروع هو استبانة الاحتياجات ذات الأولوية لدى السكان، واستغلال علاقات التآزر بين اجراءات العمل على الصعيد الوطني والدولي في مجال خفض الطلب على العقاقير. كما ان التعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي (اليونديب) وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز (يون ايدز) واليونسكو، على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي، قد عزز التكامل وفعالية التكاليف في الأنشطة المضطلع بها في ميدان خفض الطلب على العقاقير. علاوة على ذلك، باشر اليونسكو، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، توفير التدريب لأجل تعزيز قدرة وسائل الاعلام الجماهيري في دول آسيا الوسطى على تنمية الوعي لدى الجمهور بالآثار السلبية التي تنجم عن الاتجار غير المشروع بالعقاقير وتعاطيها.

٣- القضاء على المحاصيل غير المشروعة

٦٤- بينت دراسة اليونسكو الاستقصائية السنوية عن خشخاش الأفيون في أفغانستان حدوث نقصان قدره نحو ١٠ في المائة في زراعة الأفيون في عام ٢٠٠٠، مقارنة بها في عام ١٩٩٩، حينما وصلت مساحة زراعة الخشخاش الى مستوى قياسي جديد يربو على ٩٠.٠٠٠ هكتار. كما كان من دواعي التشجيع أن يلاحظ حدوث انخفاض بنحو ٥٠ في المائة في هذه الزراعة في اقليم كندهار، وكذلك في المقاطعات الثلاث التي يستهدفها اليونسكو، حيث يجري تقديم المساعدة في التنمية البديلة منذ عام ١٩٩٧. وقد واصل اليونسكو حث سلطات طالبان على اتخاذ اجراءات لمكافحة الزراعة غير المشروعة، ونتيجة لذلك تم استئصال زهاء ١٠٠ هكتار من خشخاش الأفيون في الأراضي الممتدة على طول طريق طورخام - جلال آباد في اقليم نجرهار. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، أصدرت سلطات طالبان حظرا كليا على زراعة خشخاش الأفيون خلال موسم الزراعة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وسوف يقوم اليونسكو برصد تنفيذ الحظر من خلال الدراسة الاستقصائية السنوية للخشخاش وذلك لتقدير مدى تأثيره في زراعة الخشخاش ونتاجه.

٦٥- في باكستان، تم القضاء على زراعة خشخاش الأفيون في مقاطعة دير في الاقليم الحدودي الشمالي الغربي في عام ١٩٩٩، وهي نتيجة مشجعة حفوظ عليها في عام ٢٠٠٠. وقد أثني على حكومة الاقليم الحدودي الشمالي الغربي لتحقيق مستوى صفري في الحصول في المناطق التقليدية الرئيسية لزراعة الخشخاش في مقاطعات دير وباجار وموهماند. بيد أن من دواعي القلق ظهور زراعة جديدة في منطقة خيبر. فقد جرى حصاد زهاء ٦٠٠ فدان من خشخاش الأفيون في تلك المنطقة، مما حال دون بلوغ باكستان هدفها المنشود في الوصول الى مستوى الصفر في حصاد الخشخاش في عام ٢٠٠٠. وقد تعاون اليونسكو مع حكومة باكستان في صياغة استراتيجية لأجل برنامج يشمل على مرحلة تعزيزية لمدة تتراوح بين ٥ و ١٠ أعوام لكي تدمج خلالها الأنشطة الجارية حاليا في مقاطعة دير، وللحفاظ على دوام الانجازات التي تحققت في القضاء على خشخاش الأفيون، ولمواصلة تقديم المساعدة الانمائية الى المنطقة.

٦٦- في آسيا الوسطى، أنجز، في آذار/مارس ٢٠٠٠، رسم الخرائط الخاصة بمدى الزراعة غير المشروعة في كل من

بينت دراسة اليونسكو الاستقصائية السنوية عن خشخاش الأفيون في أفغانستان حدوث نقصان قدره نحو ١٠ في المائة في زراعة الأفيون في عام ٢٠٠٠، مقارنة بها في عام ١٩٩٩، حينما وصلت مساحة زراعة الخشخاش الى

سلطانها الوطنية. وقد أدت تلك المبادرة الى التشارك في الاستخبارات، والترويج للحوء الى عمليات التسليم المراقب، وتبادل المعلومات عن تعاطي العقاقير والاتجار غير المشروع بها. علاوة على ذلك، أبرمت حديثا مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مراقبة العقاقير بين كل من أرمينيا وجمهورية ايران الاسلامية وجورجيا واليوندسيب. ومن المبادرات الأخرى أيضا المؤتمر الدولي بشأن تعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى: نهج متكامل في التصدي للعقاقير والجريمة المنظمة والارهاب، الذي عُقد في طشقند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وقد رعى المؤتمر كل من مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واعتمد اعلانا يقر مجموعة من الأولويات بشأن التعاون بين دول آسيا الوسطى في ميدان مراقبة العقاقير ومكافحة الجريمة المنظمة والارهاب.

٧٠- واستتبع نهج الحزام الأمني التنسيق بين الأنشطة على الصعيد الوطني. وتشمل المشاريع الوطنية تعزيز التدابير الرقابية على الحدود والتعاون عبر الحدود، وتحسين تحليل المعلومات، وتدريب موظفي الجمارك ومراقبة الحدود على التقنيات الفعالة لتفتيش المركبات والحاويات والشحنات. وتحقيقا لتلك الغاية، استهل اليوندسيب ثلاثة برامج في كل من أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان، تنطوي على أنشطة دعم تشمل المساعدة القانونية ومراقبة السلاسل وتقليل الطلب على العقاقير والدعوة الى المناصرة. كما استهل برنامج اقليمي لتقليل انتاج الهيروين بالحد من تسريب السلاسل والكيمائيات الأساسية على نحو غير مشروع في كل من أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. كما نظم اليوندسيب مؤتمر آسيا الوسطى بشأن تسريب الكيمائيات الى الاتجار غير المشروع بالعقاقير، في بشكير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، لتعزيز التعاون على الصعيدين الدولي والأقليمي على مكافحة تسريب الكيمائيات الى قنوات التجارة غير المشروعة. وحضر ذلك المؤتمر موظفون مسؤولون عن انفاذ القوانين في كل من تركيا والصين والهند ودول آسيا الوسطى وأوروبا، وكذلك ممثلون عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والانتربول. وفي

طاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وقد تبين من ذلك أن التعاون بين اليوندسيب وحكومات البلدان الثلاثة قد أدى الى تحقيق انخفاض في الزراعة غير المشروعة في هذه البلدان، وأن المصدر الرئيسي لتوريد الأفيون والهيروين هو أفغانستان.

٤- قمع الاتجار غير المشروع

٦٧- باشر اليوندسيب انشاء ما يسمى حزاما أمنيا حول أفغانستان، الهدف منه هو احتواء وتقليل التدفق المثير للجزع في تهريب المخدرات من ذلك البلد الى داخل البلدان المجاورة، وكذلك وقف حركة تهريب السلاسل الكيميائية المستخدمة في صنع الهيروين من الوصول الى المختبرات السرية. وهو نهج يجمع بين البرامج الوطنية والاقليمية المصممة بقصد تعزيز القدرة على مراقبة العقاقير لدى البلدان المجاورة، وكذلك تدعيم جهودها الرامية الى اعتراض العقاقير غير المشروعة المهربة من أفغانستان.

٦٨- وبغية تفعيل مفهوم الحزام الأمني، أنشأ اليوندسيب عددا من آليات التنسيق الاقليمية لأجل زيادة الكفاءة والفعالية في أنشطة انفاذ القوانين على الصعيد الاقليمي. وفي عام ١٩٩٩، استهل اليوندسيب برنامجا لأجل انشاء وحدة تنسيقية لمراقبة العقاقير لدى أمانة منظمة التعاون الاقتصادي في طهران. وهذه المنظمة سوف تقدم خدماتها في المنطقة بصفتها الوسيط الرئيسي لتدريب أجهزة انفاذ القوانين، بما في ذلك العاملون في أجهزة الجمارك والمدعون العامون. وفي ذلك السياق، عقد ممثلون عن السلطات الوطنية لمراقبة العقاقير، التابعة للدول الأعضاء في المنظمة المذكورة وعن اليوندسيب، اجتماعين في طهران في شباط/فبراير ٢٠٠٠ لفرقة العمل المعنية بمراقبة العقاقير، التابعة للمنظمة المذكورة وللوحدة التنسيقية. وقد خُصص الاجتماع الثاني لقضية رصد المحاصيل غير المشروعة والمراقبة الحدودية.

٦٩- كما وقّعت الدول الخمس في آسيا الوسطى، برعاية اليوندسيب، على مذكرة تفاهم لأجل تعزيز التعاون بين

العقاقير، وتقدير نطاق غسل الأموال. وضمن إطار الاستراتيجية الرامية الى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، تم تسليم المعدات اللازمة الى سلطات انفاذ القوانين الايرانية، وتم توفير التدريب اليها لأجل الارتقاء بمستوى مهاراتها التقنية. وبغية تعزيز التعاون فيما بين أجهزة انفاذ القوانين في المنطقة، عقد مؤتمر دوليان حضرهما ضباط اتصال بشأن العقاقير من دول في المنطقة، استضافتهما حكومة جمهورية ايران الاسلامية، بالتعاون مع اليونديسيب، وجريا في طهران ومشهد.

٧٣- ويجدر التنويه بأن الدعم الجاري تقديمه الى دول آسيا الوسطى قد أخذ يؤتي أكله. ففي تركمانستان، ازدادت الكميات المضبوطة من الأفيون من ١٤ طن في عام ١٩٩٨ الى ٤٦ طن في عام ١٩٩٩، وفي أوزبكستان من ١٩ طن الى ٣٣ طن خلال الفترة نفسها. وفي طاجيكستان، أدى تقديم اليونديسيب مساعدات بلغت قيمتها ٢٦ مليون دولار لأجل انشاء جهاز لمراقبة العقاقير، الى زيادة بنسبة ٧٠ في المائة في مضبوطات العقاقير في عام ٢٠٠٠. بل ان الزيادة في مضبوطات الهيروين كانت باهرة أكثر من ذلك، اذ تصاعدت الى نسبة قدرها ٤٥٠ في المائة لكي تصل الكمية المضبوطة الى ١٥ طن، أي ما يعادل الكمية المضبوطة في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة. وقد أدى ذلك الى تحقيق الجدّة في تعطيل طرق الاتجار غير المشروع الرئيسية من أفغانستان الى طاجيكستان.

٧٤- ويعتبر ارتفاع معدل المضبوطات في المنطقة، وخصوصا في جمهورية ايران الاسلامية وباكستان، مؤشرا قويا الى أن البرامج الرامية الى الحد من الاتجار غير المشروع بالعقاقير تكون أشد فعالية عندما تنظم على قرب وثيق من مصدر الانتاج غير المشروع، على طول الحدود مع أفغانستان. وبفضل تزويد تلك الدول الواقعة على خط الجبهة الأول بالتدريب والمعلومات والمعدات على نحو أفضل، يمكن أن يزداد معدل المضبوطات مع تحقيق مدخلات مالية متواضعة نسبيا، ولكن مما يساعد في الوقت نفسه على الحيلولة دون وقوع خسارة في الأرواح البشرية.

كازاخستان، قدم اليونديسيب الدعم لأجل وضع خطة رئيسية وطنية تتوجت في انشاء هيئة مراقبة المخدرات، في شباط/فبراير ٢٠٠٠، وهي مسؤولة عن مكافحة الاتجار بالعقاقير وتعاطيها على نحو غير مشروع.

٧١- يجدر التنويه بأن البرامج التي استهلها اليونديسيب لتعزيز التعاون عبر الحدود بين كل من أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، قد أدت الى قطع طريق الاتجار غير المشروع بالعقاقير من الحدود الأفغانية - الطاجيكية الى قيرغيزستان وأوزبكستان. كما تم توفير معدات الاتصالات اللاسلكية وأجهزة التفتيش عن العقاقير، مما ساعد على الوصل بين وحدات انفاذ القوانين على طول الحدود المشتركة بين البلدان الثلاثة. وتعاون اليونديسيب مع الحكومات في المنطقة في تصميم أنشطة لأجل تعزيز قدرات أجهزة انفاذ قوانين العقاقير على جمع البيانات والمعلومات، وعلى الترويج لاستخدام تقنية التسليم المراقب. ففي قيرغيزستان ركز اليونديسيب على تعزيز القدرات على مراقبة العقاقير لدى وحدات انفاذ القوانين في اقليم البطكين، بالنظر الى ازدياد الاتجار غير المشروع بالعقاقير وتهريبها من أفغانستان عبر المنطقة الجبلية المحاورة في طاجيكستان. وفي طاجيكستان نفسها، قدم اليونديسيب المساعدة أيضا في انشاء وتشغيل جهاز وطني لمراقبة العقاقير، وذلك لأجل تمكين الحكومة من مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير. وجار الآن تنفيذ برنامجين آخرين لأجل تعزيز القدرات الوطنية على انفاذ القوانين، باعتبار ذلك أداة للتعاون عبر الحدود بين جمهورية ايران الاسلامية وباكستان.

٧٢- كما أدت المرحلة الأولى من برنامج مدته ثلاث سنوات بشأن انفاذ قوانين العقاقير يرمي الى الحد من الاتجار غير المشروع بالعقاقير في باكستان والمنطقة بأجمعها، الى تعزيز التعاون بين باكستان وجمهورية ايران الاسلامية، وفي الوقت نفسه الى توسيع نطاق التعاون ليشمل دول الخليج الفارسي. وقد أنجزت الأنشطة المضطلع بها على الصعيد دون الاقليمي، وذلك بفضل الجهود المبذولة على الصعيد الوطني بغية تعزيز أجهزة انفاذ القوانين، وتحسين أداء مختبرات اختبار

زاي-أمريكا اللاتينية والكاربي

للجمهور، وأنتج قرص مضغوط سجلت عليه الأغاني التي فازت بالجوائز.

١- الدعم السياسي والتشريعات والدعوة الى المناصرة

٧٥- تشكل خطة عمل بربادوس للتنسيق والتعاون في الكاريبي الاطار المركزي لتعاون دول المنطقة فيما بينها ومع أوساط المانحين. وقد خلص استعراض للتقدم القطاعي المحرز في تنفيذ توصيات خطة عمل بربادوس، أجري في أيار/مايو ٢٠٠٠، الى أنه، في حين أحرز تقدم كبير على الصعيد الاقليمي، كان التقدم المحرز على المستوى الوطني أقل أهمية، وذلك أساسا بسبب العقبات الناتجة عن محدودية الموارد. وفي عام ٢٠٠٠، واصل اليونسيف دعم التعاون في مجال برامج انفاذ القوانين، بما في ذلك برامج التعاون القضائي وخفض الطلب على الساحتين الوطنية والاقليمية.

٧٦- وفي أمريكا الوسطى، تحسن في عام ٢٠٠٠ التعاون دون الاقليمي في مجال مراقبة العقاقير. وأدت لجنة أمريكا الوسطى الدائمة للقضاء على انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها وتعاطيها واستعمالها بصورة غير مشروعة دورا هاما في تيسير التعاون الاقليمي على مراقبة العقاقير. وشارك اليونسيف مشاركة نشطة في تلك العملية، مركزا على المساعدة القانونية والقضائية، والوقاية من تعاطي العقاقير، والدعوة الى المناصرة.

٢- الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه

٧٧- في أمريكا الوسطى، تعاون اليونسيف مع الهيئات الوطنية لمراقبة العقاقير، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، ووسائط الاعلام، والمنشآت الخصوصية، على خفض طلب العقاقير، مع تشديد خاص على الوقاية. ومن أجل التوعية بمضار تعاطي العقاقير، ولاستنفار المجتمع المدني، نظمت مسابقة موسيقية اقليمية، ورد لها ما يقرب من ٦٠٠ أغنية من جميع أنحاء أمريكا الوسطى للتنافس في تلك المناسبة. ونظمت حفلات

٧٨- وفي الكاريبي، بدأ اليونسيف برنامجا اقليميا للاتصالات والدعوة الى المناصرة، مؤلفا من أنشطة متنوعة تدور حول موضوع "الرياضة ضد العقاقير". وشملت المبادرات الهامة الأخرى برنامجا اعلاميا اضطلعت به وكالة الأنباء الكاريبية وأنشطة على صعيد المجتمعات المحلية بقيادة مجلس الكنائس الكاريبي. ودعم اليونسيف، بالتعاون مع برنامج التربية في مجال الصحة والحياة الأسرية التابع للجماعة الكاريبية (كاريكوم)، تدريب المدربين في كل من أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا. ودرب نحو ٢٠ من مدربي الأفرقة الاقليمية و٦٧ من المنسقين الوطنيين، من دوائر الخدمات التعليمية والصحية والشبابية والمجتمعية، على أساليب تحسين تنسيق وتنفيذ البرامج التابعة للبرنامج المذكور في بلدانهم المختلفة. وأعد للنشر وللإستعمال في المدارس الأولية والثانوية منهج منقح للبرنامج المذكور، يشمل التثقيف الوقائي من الايدز.

٧٩- ودعم اليونسيف اعداد الصيغ النهائية للبرامج الوطنية المتكاملة لخفض الطلب، التي تشمل تنمية المجتمعات المحلية والتدريب في ميدان الوقاية في بربادوس وجزر البهاما وترينيداد وتوباغو. وخلال عام ٢٠٠٠، أجريت دراسات استقصائية للتقييم السريع في بربادوس وفي ترينيداد وتوباغو، وأكملت دراسة استقصائية بشأن العلاج وإعادة التأهيل في السجون في جزر البهاما. وزودت الخدمات العلاجية في ترينيداد وتوباغو بالتدريب والمعدات.

٨٠- وعلى الصعيد دون الاقليمي، أدى اليونسيف دورا هاما في ترويج الطرائق والمعايير الموحدة للمسح الوبائي في اطار مشروع يستند الى مذكرة التفاهم بشأن التعاون دون الاقليمي على مراقبة العقاقير، التي وقعت عليها الأرجنتين وأوروغواي وبوليفيا وبيرو وشيلي واليونسيف. وستدعم

والأمهات. ومددت حتى نهاية عام ٢٠٠٠ الأنشطة المشتركة بين اليونديسيب واليونسيف والرامية الى حماية حقوق الأطفال والشباب والى الوقاية من تعاطي العقاقير. وكان الهدف من ذلك هو دعم انشاء مكاتب أمناء مظالم لحماية حقوق الأطفال والشباب، وكذلك تعزيز الوقاية من تعاطي العقاقير.

٨٣- وفي كولومبيا، دعم اليونديسيب انشاء لجان متعددة القطاعات لمراقبة العقاقير وتنفيذ الخطط الاقليمية للوقاية من تعاطي العقاقير. وقدم الدعم الى عدة منظمات غير حكومية في مجال الاضطلاع ببرامج صغيرة على الصعيد المحلي. وقدمت مساعدة تقنية الى المنظمات غير الحكومية التي تعمل على خفض طلب المخدرات في اكوادور وكولومبيا، بدعم من منح مقدمة من مركز الوقاية من تعاطي المخدرات الياباني عبر اليونديسيب، ومن مساهمات صغيرة أخرى خاصة بالمساعدة التقنية الرامية الى دعم خفض الطلب.

٨٤- وواصل اليونديسيب دعم الاستراتيجية البرازيلية لخفض الطلب، الرامية الى مكافحة تعاطي العقاقير وفيروس نقص المناعة البشرية (الهيـف)/الايدز. وكان من الأهداف المفترضة في ذلك السياق لاستراتيجية الوقاية مشاركة ٠٠٠ ٤٧ عامل من ٤٨ منشأة في نموذج الوقاية من تعاطي العقاقير والكحول الذي أعد بالتشارك بين مؤسسة الخدمات الاجتماعية بقطاع الصناعة (اتحاد أرباب العمل البرازيلي) واليونسيف ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية. وردا على مشكلة الهيـف/الايدز، واصلت البرازيل تنفيذ أنشطة يدعمها اليونديسيب للوقاية من تعاطي العقاقير والهيـف/الايدز، تمولها أساسا الحكومة بدعم من البنك الدولي. وشملت الأنشطة المضطلع بها الوقاية، والارشاد، والفحص الجماعي للهيـف مع اغفال الهوية، والعلاج، والبحوث، وتوفير المعلومات، والدعوة الى المناصرة.

٨٥- وأطلق في غيانا برنامج مشترك بين وكالات الأمم المتحدة لخفض الطلب. واستخدمت ثلاثة مراكز اجتماعية كمراكز تنسيق لأنشطة خفض الطلب، بما في ذلك

هذه المبادرة أول دراسات استقصائية وطنية لتعاطي العقاقير تجري على صعيد الأسر المعيشية والمدارس في الأرجنتين وأوروغواي وبيرو، وستسهم في عصنة نظم معلومات تعاطي العقاقير في كل أرجاء المنطقة، لكي يتسنى اجراء المقارنات بين البلدان من حيث معدلات الانتشار، ومعدلات الحدوث (الحالات الجديدة)، والاتجاهات. وخلال السنة، تحسن أيضا التعاون دون الاقليمي على مراقبة العقاقير في أمريكا الوسطى، وواصلت لجنة أمريكا الوسطى أداء دور حفاز في ترويج التكامل الاقليمي في مجال مراقبة العقاقير. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، وقعت الدول الأعضاء في لجنة أمريكا الوسطى على اعلان غواتيمالا، الذي حدد منهجيات التعاون على خفض عرض وطلب العقاقير. ويشتمل برنامج اليونديسيب لأمريكا الوسطى على مشاريع في مجال الوقاية من تعاطي العقاقير، بالتعاون مع الحكومات ومع المنظمات غير الحكومية، وتقديم المشورة القانونية والتدريب القضائي، وتقديم المساعدة الى مختبرات التحاليل الشرعية.

٨١- وفي بيرو، واصل اليونديسيب تقديم المساعدة الى الحكومة في مجال الوقاية في المدارس، في اطار البرنامج المتكامل للوقاية من تعاطي العقاقير في المدارس الابتدائية، الذي تنفذه وزارة التربية. وتم الوصول الى زهاء ٨٠٠ ٠٠٠ ٤ تلميذ في جميع أنحاء القطر نتيجة لتدريب قدم لـ ٣٠٠ ٤ معلّم. وأكملت دراستان استقصائيتان بشأن تعاطي العقاقير لدى المراهقين، أسهمت استنتاجاهما في صقل المواد التعليمية وبرامج الوقاية بالمدارس. ونفذت أربع منظمات غير حكومية برنامج الوقاية في ليما، مستهدفة الأطفال والمراهقين المعرضين لخطر التعاطي، بمشاركة من مربى الشوارع، وقادة الشباب، والآباء والأمهات، في ١١ منطقة حضرية هامشية.

٨٢- وفي بوليفيا، واصل اليونديسيب دعم ادراج التربية الوقائية من تعاطي العقاقير في المناهج الموضوعة في اطار خطة اصلاح التعليم. ونفذت في ٣٦ محلية المبادرة الجارية المتعلقة بالوقاية من تعاطي العقاقير، ويتوقع أن تكون قد وفرت التدريب، عند اكتمالها، لـ ٢٥ ٠٠٠ شخص، منهم معلمون ومساعدون تربويون، وكذلك أعضاء في رابطات الآباء

٣- القضاء على المحاصيل غير المشروعة

٨٨- بعد الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، وضعت حكومات بوليفيا وبيرو وكولومبيا، بدعم من اليونديسيب، ثلاث خطط أعمال منفردة تجمع بين القضاء على محاصيل العقاقير غير المشروعة ومجموعة كاملة من تدابير التنمية البديلة. وتشمل خطط الأعمال الثلاث مجتمعة ١٨ مشروعاً، يجري بالفعل تنفيذ ١٢ منها حالياً. وقد ارتفع إجمالي الدعم الذي يقدمه اليونديسيب لأجل التنمية البديلة في المنطقة الأندية من ٤١ مليون دولار في منتصف الثمانينات إلى ١١٥ مليوناً في منتصف عام ٢٠٠٠. وبين أواخر عام ١٩٩٨ ونهاية عام ٢٠٠٠، نفذ اليونديسيب أنشطة تنمية بديلة في المنطقة الأندية تبلغ قيمتها ٢٧ مليون دولار.

٨٩- وعمل اليونديسيب، مع مانحين ثنائيين آخرين، في شراكة مع حكومة بوليفيا، على تنفيذ "خطة الكرامة" البوليفية، التي تنص على القضاء التام على محاصيل الكوكا غير المشروعة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٢. ويتمثل مكون هام لخطة الأعمال البوليفية في مشروع الزراعة الحراجية في منطقة تشاباري. ويعمل اليونديسيب مع القطاع الخاص ورابطات الفلاحين على البرهان العملي على أن الاستفادة من الغابات استفادة سليمة بيئياً هي مصدر يعول عليه وطويل الأجل للدخل والعمالة للسكان المحليين. وقد تم توسيع برنامج الزراعة الحراجية الجاري في بوليفيا من ميزانية قدرها ٣ ملايين دولار في عام ١٩٩٨ إلى ميزانية إجمالية قدرها ٩٤ ملايين دولار في عام ٢٠٠٠، تشمل مساهمة تقاسم تكاليف قدرها ١٢ مليون دولار من حكومة بوليفيا. وسيوجه بعض التمويل الجديد إلى التصدي لزراعة الكوكا غير المشروعة في منطقة يونغاس، التي يتزايد استخدامها لغرض تلك الزراعة أيضاً. ويتعامل مشروع الزراعة الحراجية تعاملاً مباشراً مع أكثر من ٨٠٠ أسرة في تشاباري، وهذه الأسر منظمة في شكل أصحاب أسهم في وحدات لإدارة الغابات. ويدعم المشروع معالجة وتسويق المنتجات الحراجية بما فيها الخشب ومحاصيل نقدية مثل لباب النخيل والبرتقال وثمره زهرة الآلام والمطاط والموز. ويغطي

استنفار جماعات الشباب من أجل توفير التثقيف في مجال الوعي العقاقيري، والأنشطة الرياضية، والارشاد العقاقيري. وعقدت اجتماعات تمهيدية حول انشاء برنامج لدراسات الادمان في جامعة غيانا.

٨٦- وفي الجمهورية الدومينيكية، قدم اليونديسيب المساعدة إلى البرنامج الوطني للوقاية من العقاقير على تطبيق اللامركزية في أنشطته ومدها إلى المحافظات في جميع أنحاء القطر. وفي هايتي، أجريت دراسة استقصائية للشباب في المدارس والشوارع في بورت - أو - برينس، توصلت إلى نتائج كمية ستدعم بإجراء تحليل نوعي للفئتين المستهدفتين. وعقدت حلقة عمل لأجل مساعدة المنظمات غير الحكومية على تخطيط برامج خفض طلب العقاقير. وستشكل المعلومات التي تم جمعها إطاراً لاتخاذ مبادرات في مجال خفض الطلب.

٨٧- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، بدأ اليونديسيب برنامجاً متعدد القطاعات لمراقبة العقاقير في كوبا، يشمل مكوناً خاصاً بالوقاية من العقاقير. وقدمت مشورة خبراء إلى وزارة الصحة بشأن المسائل المتعلقة ببرامج الوقاية من تعاطي العقاقير، وصوغ المناهج، ومراقبة المنتجات الصيدلانية، والمراقبة الوبائية. وفي نيكاراغوا، أعدت دراسة أساسية في سياق برنامج الوقاية الخاص بالأطفال والمراهقين المعرضين لتعاطي العقاقير وللاستغلال الجنسي في تسع محليات. ويتوقع أن تبين النتائج نوع الدعم الذي تحتاجه الحكومة وهيئات المجتمع المدني في مجال استحداث نظام للوقاية والرعاية لأفراد تلك الفئة. ويعتزم توفير تدريب لخبراء وزارات الأسرة والتربية، وأعضاء المنظمات غير الحكومية، وقادة المجتمعات المحلية، والعاملين في وسائل الإعلام. ويتوقع أن ينتفع من البرنامج ما يقدر بـ ٩٠٠ ٠٠٠ طفل.

الجارية في السيلفا الوسطى وفي منطقة إينامباري - تامبوباتا النائية. غير أنه، بسبب العقبات المالية، كان تنفيذ أنشطة المشاريع في أبوريماك وإينامباري - تامبوباتا والسيلفا الوسطى على نطاق أقل مما كان معترفاً. وعلى الرغم من أنه أمكن سد بعض الفجوات التمويلية بأموال وردت من المانحين في عام ٢٠٠٠ فإن الحالة الموزانية ظلت صعبة في أوائل عام ٢٠٠١. وعلاوة على ذلك فإن الحالة السياسية المتوترة، إلى جانب التقليل الاجتماعي المنبثق في منطقة والاغا فيما يتعلق بالحملات الحكومية لابتداء المحاصيل غير المشروعة، أدت أحياناً إلى إبطاء عملية التنفيذ.

٩١- وفي إطار خطة عمل كولومبيا، نفذ اليونديسيب في عام ٢٠٠٠ أنشطة تنمية بديلة بقيمة ٢٣ مليون دولار. وواصل اليونديسيب تقديم المساعدة إلى مكتب الخطة الوطنية للتنمية البديلة (بلانتي)، على الصعيد الوطني والإقليمي وعلى صعيد المحليات، في صوغ وتنفيذ برامج انتاجية للمناطق السبع المستهدفة بالتنمية البديلة، وكذلك بتعزيز منظمات المنتجين الزراعيين. وشدد على كفاءة ادماج المشاريع في الخطط الانمائية الاقليمية والخاصة بالمحليات. وعلى الرغم من الظروف الصعبة، واصل اليونديسيب دعم خدمات ارشاد زراعي تصل الى ٢٠٠ ٢ أسرة في مقاطعات بوليفار وكاكيتا وكاوكا ونارينيو وميتا وبوتومايو. وأدى مشروع ثان في إطار خطة الأعمال بدأ في عام ١٩٩٩، وهو "التنمية البديلة في ميتا-كاكيتا"، إلى تعزيز سبع منظمات فلاحية. ووقعت كل منظمة من هذه المنظمات على اتفاق للقضاء على المحاصيل غير المشروعة، مقابل الحصول على دعم لأنشطة الزراعة وتربية الماشية. وواصل اليونديسيب أيضاً دعمه لانشاء نظام لرصد المحاصيل غير المشروعة بغية التمكن من استبانة وتقييم زراعة الكوكا وحشخاش الأفيون غير المشروعة، وكذلك رصد التقدم المحرز في التنمية البديلة. وسينتج النظام قبل نهاية عام ٢٠٠١ بيانات وطنية عن المحاصيل غير المشروعة.

مخطط ادارة الغابات الآن ٢٥٠ ٤ هكتارا في تشاباري. ومن المهم بنفس القدر أن المشروع يقدم المساعدة الى السلطات المحلية والوطنية في مجال اعادة تأهيل التربة التي أهلكتها سابقا زراعة الكوكا. وفي أواخر عام ٢٠٠٠، أنشئ على مستوى المحافظة مركز تقني للحراثة بهدف كفاءة استدامة النتائج المحرزة بعد اكتمال المشروع. وبدأ في أواخر عام ٢٠٠٠ المشروع الثاني في إطار خطة أعمال بوليفيا، البالغة قيمته ٥ ملايين دولار، ويهدف إلى تدريب ٨ ٥٠٠ من الشباب في ٣٥٠ دورة تدريبية في مهن زراعية وغير زراعية مختلفة، وكذلك دعم ادماج من تم تدريبهم في سوق العمل وتشجيع تأسيس المنشآت البالغة الصغر. أما البرنامج الثالث في إطار خطة الأعمال فيساعد حكومة بوليفيا على انشاء نظام وطني متكامل لتخطيط وادارة ورصد التنمية البديلة وتحسين تنسيق الموارد الداخلية والخارجية.

٩٠- وفي إطار خطة أعمال بيرو، خصص اليونديسيب ٤ ٦ ملايين دولار في عام ٢٠٠٠ لمشاريع التنمية البديلة، بما في ذلك تقديم الدعم إلى الهيئة الوطنية لمراقبة العقاقير، كونترادروغاس، وإلى نظام وطني لرصد زراعة الكوكا، تستخدم فيه الصور الساتلية والتصوير الفوتوغرافي والمسح الأرضي. وتغطي مشاريع التنمية البديلة أربع مناطق رئيسية لزراعة الكوكا: في منطقة والاغا السفلى، ووديان بيتشيس - بالكازو (المعروفة باسم السيلفا الوسطى)، ووديان اينامباري - تامبوباتا (المعروفة باسم بونتاسيلفا)، وادي ابوريماك. ولا تزال المساعدة التقنية المقدمة في إطار المشاريع تركز على تقديم الدعم المباشر إلى منظمات المنتجين، وعلى الحزم التقنية الخاصة بتحسين مخططات انتاج محاصيل تقليدية مثل الكاكاو والبن، تشمل نسبة متزايدة من البن الذي يزرع بالأساليب العضوية، وعلى استكشاف المنتجات النهيزة (niche products). وخلال عام ٢٠٠٠، تلقت الأسر الفلاحية في إطار المشاريع خدمات ارشاد زراعي ومدخلات زراعية. وأظهرت الممارسات ذات التوجه العملي في ادارة المنشآت الصناعية الخاصة بانتاج زيت النخيل ولباب النخيل وجود امكانية تسويق واعدة. وفضلاً عن ذلك، دعم اليونديسيب الأساليب المحسنة لتربية الأبقار في المشاريع

٤- قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات

مرجعية لاجراءات طلب المساعدة القانونية المتبادلة، وأقر المعاهدة الكاريبية المقترحة للمساعدة القانونية المتبادلة.

٩٤- وقدم لأعضاء السلطات القضائية من دول أمريكا الوسطى تدريب في الجوانب القضائية لمراقبة العقاقير، في حلقات عمل دون اقليمية عقدت في السلفادور والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس. وفي الجمهورية الدومينيكية، درب أعضاء النيابة العامة والادارة الوطنية لمراقبة العقاقير في اطار برنامج وطني يركز على التحقيق والملاحقة القانونية في جرائم غسل الأموال. وبعد تدريب أعضاء النيابة العامة، سيدرب القضاة. وساعد اليونديسيب الحكومة بتقديم مشورة الخبراء أثناء محاكمات رئيسية تتعلق بقضايا الاتجار بالعقاقير وغسل الأموال. كما قدم المساعدة في تصميم وتطوير قاعدة بيانات قضائية وطنية.

٩٥- وفي اطار البرامج دون الاقليمية لمختبرات التحليل الشرعية للمكسيك والكاريبي وأمريكا الوسطى، وفر اليونديسيب معدات لتحليل العقاقير غير المشروعة وسلائفها، وزمالات دراسية لتدريب موظفي المختبرات، ودورات تدريبية لترقية خدمات المختبرات. وفي الكاريبي، أنشئ المجلس الكاريبي لرؤساء مختبرات التحليل الشرعية لكي يقدم الارشاد بشأن مسائل التحليل الشرعية. وبدأ في كوبا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ برنامج جديد لمراقبة العقاقير يرمي الى توفير مشورة الخبراء في مجال تصميم منهج دراسي لأكاديمية الشرطة بشأن مراقبة المخدرات.

٩٦- ودعما للاستراتيجية الوطنية لمراقبة العقاقير في بوليفيا، دعم اليونديسيب تعزيز قدرات انفاذ القوانين لدى أربع مؤسسات حكومية تعمل في مجالات مراقبة السلائف، والتحقيق النهائي في الموجودات وضبطها، والتحقيق في الاتجار بالسلائف الكيميائية. وعلاوة على ذلك، قدم الدعم في مجال توفير المعدات لمكاتب جديدة للمراقبة الحدودية في مواقع استراتيجية في البلد.

٩٢- بمساعدة من اليونديسيب، قام المجلس الكاريبي لانفاذ القوانين الجمركية بانشاء نظام تبادل المعلومات الاقليمي لأجل مراقبة حركة السفن، مع انشاء محطات عمل استرشادية في سانت لوسيا وفي ترينيداد وتوباغو وفي مكتب الاستخبارات المشترك في سان خوان بورتوريكو. ونظم المجلس الكاريبي لانفاذ القوانين الجمركية برنامجا لتدريب المدربين ركز على استخدام البرامجيات الحاسوبية. وقدم لموظفي جمارك من ١٥ دولة كاريبية تدريب أساسي في مجال الحاسوب ودورات لتعزيز الوعي الاستخباراتي. وقدم اليونديسيب من خلال المجلس المذكور تدريبا في تقنيات تحديد الملامح من أجل التعرف على المتجرين المحتملين واستهدافهم، وذلك لسلطات الجمارك والموانئ في ترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وغيانا، وكوراساو، وهايتي. واشتمل تدريب موظفي ادارات الجمارك وغيرها من أجهزة انفاذ القوانين، وكذلك الموظفين المعنيين في القطاع الخاص ووكلاء الشحن، على تمارين عملية لكشف تسريب السلائف.

٩٣- وعملا بالتكليف الصادر من لجنة المخدرات في دورتها الثالثة والأربعين، قام اليونديسيب بتيسير عملية التشاور المتعلقة بالمعاهد الكاريبية لقمع الاتجار غير المشروع عن طريق البحر، التي أطلقتها حكومة هولندا. وعقد مؤتمر تحضير في كوراساو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، جرى فيه التفاوض حول نص يتوقع أن يوضع في صيغته النهائية في عام ٢٠٠١. وقامت لجنة الشؤون القانونية التابعة لكاريكوم، بمساعدة من اليونديسيب، بوضع الصيغة النهائية للمعاهدة الكاريبية للمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية. وفي اجتماع عقد في سانت لوسيا في ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، برعاية اليونديسيب وأمانة الكومنولث ومنظمة دول شرق الكاريبي، اتفق النواب العامون الثمانية لدول شرق الكاريبي على القواعد الأساسية للتعاون القانوني المتبادل. ووافق الاجتماع أيضا على قائمة

منهجه الدراسي التدريبي وعقد حلقة عمل عن تدمير وتخزين السلائف ومضبوطات العقاقير غير المشروعة بطريقة سليمة بيئيا. ونظمت في جامعة سافان دورة فوق الجامعية في مجال اقامة العدل والتحقيق في الاتجار بالعقاقير وحماية البيئة.

ثالثا - الأنشطة المواضيعية والأنشطة الأخرى

ألف - الانضمام للمعاهدات ومتابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة

١٠٠ - أثناء عام ٢٠٠٠، أصبحت جزر القمر وجورجيا وملديف أطرافا في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢،^(٢) فوصل عدد الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ الى ١٦٠ عضوا. وأصبحت جمهورية ايران الاسلامية وجزر القمر وملديف أطرافا في اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١،^(٣) فوصل عدد الأطراف في اتفاقية ١٩٧١ الى ١٦٤ عضوا. وأصبحت استونيا وجزر القمر وملديف أعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨،^(٤) فوصل عدد الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٨٨ الى ١٥٧ عضوا.

١٠١ - ان مساعدة الحكومات على أن تصبح أطرافا في المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير وعلى تنفيذ أحكام تلك المعاهدات تؤدي دورا مركزيا في استراتيجية اليونسيف. وقد عزز اليونسيف المساعدة التي يقدمها الى الحكومات، في مجال البرمجة وفي المجال القانوني، في جهودها الرامية الى أن تصبح أطرافا في المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير. ولا سيما اتفاقية سنة ١٩٨٨، وعلى تنفيذ أحكام تلك المعاهدات تنفيذا فعالا. ومن أجل الاستفادة المثلى من الموارد، انتدب مستشارون قانونيون اقليميون لمكاتب اليونسيف الاقليمية بغية تحسين الدعم الذي يقدم الى الدول في آسيا الوسطى وأمريكا الوسطى والجنوبية وغرب افريقيا وشرقها. ودعم اليونسيف الحكومات في مجال تعزيز التعاون بين السلطات القضائية وسلطات انفاذ القوانين، لأجل تحسين تنفيذ

٩٧ - وفي البرازيل، بدأ ظهور نتائج هامة لبرنامج لانفاذ القوانين يجري تنفيذه منذ أوائل عام ١٩٩٨. ووفرت معدات، تشمل أجهزة اتصالات سلكية ولاسلكية وحواسيب، للأكاديمية الوطنية للشرطة وموظفيها الأساسيين. وبدأ في عام ٢٠٠٠ برنامج واسع النطاق مدته خمس سنوات لتدريب ١٠.٠٠٠ ضابط شرطة، وكذلك برامج تدريبية لمهنيي الأمن العام. والمنهج الدراسي التدريبي متاح على أقراص مضغوطة لجميع أكاديميات الشرطة في البرازيل وللمؤسسات الأخرى المهتمة. وفي مقاطعة ريو دي غراندي دوسول، درب ٩٩٠ ضابط شرطة. وعقدت دورات تدريبية للمدربين لضباط من ٢٢ مقاطعة.

٩٨ - وعقدت دورات تدريبية في مجال مراقبة السلائف الكيميائية لممثلين للقطاع الخاص. ونظم برنامج تدريبي مشترك بشأن مراقبة السلائف لضباط شرطة من البرازيل وكولومبيا. وبدعم من برنامج لمراقبة السلائف بمساعدة من اليونسيف في كولومبيا، قدم لفنيي مختبرات برازيليين برنامج للتدريب على استعمال مجموعات عُدد اليونسيف للفحص الميداني وعلى استخدام عينات من العقاقير التي تضبط لتقديمها كأدلة في المحاكمات القضائية. ووفرت معدات مختبرات ومعدات حاسوبية وسيارات لعدد من وحدات مراقبة الكيميائيات وللمعهد الوطني البرازيلي لعلم الاجرام. وفي اطار النظام الوطني المتكامل للمعلومات عن العدالة والأمن العام، ترتبط بواسطة البريد الالكتروني كل نظم المقاطعات المعنية بالمعلومات المتعلقة بالجريمة والسجون والجرائم المتصلة بالعقاقير.

٩٩ - وفي كولومبيا، واصل اليونسيف تقديم المساعدة في مجال مراقبة السلائف، من خلال تدريب أكثر من ٢.٠٠٠ من ضباط الشرطة القضائية والشرطة العسكرية على استعمال مجموعات أدوات الفحص واجراءات الفحص الميداني. وفي وقت سابق من السنة، وسع البرنامج ليشمل الشرطة الوطنية في اكادور، حيث تم تدريب ضباط الشرطة القضائية ووفرت ٥٠ مجموعة من أدوات فحص سلائف العقاقير. فضلا عن ذلك، وسع البرنامج الخاص بكولومبيا

١٠٣- واتخذت مبادرات لتحسين وتعزيز التعاون القضائي، عبر الحدود وفي مجال انفاذ القوانين، على دروب الاتجار الرئيسية. وعقد اليونديسيب اجتماعا للسلطات المركزية لدول الكاريبي وأمريكا الوسطى والجنوبية لاستعراض اجراءات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين في كل منها. واتخذت تدابير علاجية لازالة العقبات العملية التي تحد من تبادل المساعدة بين الدول ولتفادي حالات الخطأ والتأخير غير الضرورية في معالجة الطلبات.

١٠٤- وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، أصدر اليونديسيب تقرير الفريق العامل المعني بتحسين التأثير المشترك بين القطاعات في تقصي حالات المجرمين من متعاطي العقاقير، الذي حدد عوامل النجاح المرتبطة بمحاكم العلاج من ادمان العقاقير وأفضل الممارسات الدولية في تخطيطها وانشائها وتشغيلها. ودعم اليونديسيب خلال السنة دولتين بإفاد فريقين خبراء استشاريين مؤلفين من أعضاء محاكم العلاج من ادمان العقاقير لمساعدة الدولتين على انشاء محاكم استرشادية جديدة داخل ولايتهما القضائيتين.

١٠٥- وتولى اليونديسيب الأمانة الفنية للجنة المخدرات، فقدم المساعدة الى لجنة المخدرات في أداء وظائفها باعتبارها الهيئة الادارية لليونديسيب، والهيئة الرئيسية لتقرير السياسات في مسائل مراقبة العقاقير، وهيئة تعاھدية، ولجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتعاون اليونديسيب أيضا مع أمانتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لمساعدة تينك الهيئتين في نظرهما في مسألة العقاقير. وقدم اليونديسيب المساعدة الى لجنة المخدرات في بدء عملية تقدم في اطارها الدول تقارير اثناسنوية عن جهودها الرامية الى بلوغ الأهداف والغايات المقررة لعام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٨، التي اتفق عليها في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وستقوم لجنة المخدرات بتحليل تلك التقارير بغية تعزيز التعاون في مجال مكافحة مشكلة العقاقير العالمية. وقد أرسل الى جميع الدول استبيان للابلاغ عن خطط العمل والتدابير. وورد من الدول الأعضاء ما مجموعه ٨١ ردا على الاستبيان، يتناولها التقرير الاثناسنوي الأول للمدير التنفيذي

القوانين الوطنية وتطبيق الممارسات والاجراءات وتقصي حالات المجرمين. وجمع اليونديسيب ونشر قائمة السلطات المختصة المسماة بموجب المادة ٧ (بشأن المساعدة القانونية المتبادلة) والمادة ١٧ (بشأن الاتجار غير المشروع عن طريق البحر) من اتفاقية سنة ١٩٨٨، وأكمل المرحلة الأولى من انشاء قاعدة بيانات على الانترنت للتشريعات الوطنية لمراقبة العقاقير، ستيسر الاطلاع على القوانين لأجل تبادل المعلومات ولأجل البحوث. وبشأن تنفيذ المادة ١٧، عقد اليونديسيب في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ اجتماع فريق عامل غير رسمي مفتوح العضوية معني بالتعاون البحري لمكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير في البحر. واستعرض الاجتماع الاتجاهات الراهنة في مجال الاتجار بالعقاقير والدروب البحرية التي يكثر استخدامها في ذلك الاتجار، ونظر في المبادرات الاقليمية ودون الاقليمية التي اتخذت مؤخرا في هذا السياق. ونوقشت مبادرات جديدة ترمي الى تيسير التعاون بين السلطات الوطنية المختصة.

١٠٢- وأعطيت أولوية لدعم الدول في مجال التحقيق في الجرائم الخطيرة المتعلقة بالعقاقير والملاحقة القانونية بشأنها. وعزز اليونديسيب قدرات أعضاء النيابة العامة وقضاة الصلح والقضاة في أمريكا الوسطى والجنوبية وأوروبا الشرقية والوسطى. وبلاستفادة من تدريب المدربين الذي اضطلع به اليونديسيب في السنوات الأخيرة، أطلق برنامجا لتدريب القضاة في جنوب شرقي آسيا وفي افريقيا الجنوبية وشرق افريقيا. ونقل هذان البرنامجان المهارات وأفضل الممارسات من خلال مؤسسات التدريب القضائي المحلية ودون الاقليمية. وقدم اليونديسيب دعما مباشرا للحكومات بتحسين قدرات وأداء أعضاء النيابة العامة والقضاة. وتم توفير أعضاء نيابات عامة ذوو خبرة لارشاد دوائر النيابة العامة في الجمهورية الدومينيكية وجنوب افريقيا، ولتيسير الاضطلاع بأهم أعمال تقصي حالات المجرمين، وخصوصا فيما يتعلق بقضايا غسل الأموال، كما في أنتيغوا وبربادوس وجامايكا.

١٠٨- وعقدت الهيئة في أنطاليا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ اجتماعا استضافته حكومة تركيا بشأن أنهيدريد الخل، بهدف منع تسريب تلك المادة من التجارة المشروعة. وحضرت الاجتماع السلطات الوطنية المختصة في الدول الصانعة الرئيسية لأنهيديريد الخل والمتجرة الرئيسية فيه، والدول التي تضبط كميات من أنهيدريد الخل، والدول الواقعة في جهات يحدث فيها الصنع غير المشروع للهيروين. وأطلق الاجتماع برنامجا دوليا لرصد أنهيدريد الخل، يعرف باسم "عملية توباز"، مماثلا لبرنامج برمنغهام البوتاسيوم الذي بدأ في وقت سابق، والذي يعرف باسم "العملية الأرجوانية" (عملية بيربل).

جيم-أنشطة البحوث والمختبرات

١٠٩- أصبحت قاعدة بيانات اليوندسيب عن التقديرات وتحليل الاتجاهات على المدى الطويل في طور التشغيل. وبناء على البيانات التي تقدمها الدول الأعضاء من خلال استبيانات التقارير السنوية، ودراسات اليوندسيب الاستقصائية وغيرها من المصادر، توفر هذه القاعدة بيانات شاملة عن مشكلة المخدرات على النطاق العالمي وعن تحليل الاتجاهات، مما يُستخدم في أعداد منشور احصائي وتحليلي عنوانه الاتجاهات العالمية للمخدرات غير المشروعة. وقد استمر العمل أيضا على البرنامج المشترك لتقاسم البيانات، الذي يشمل اليوندسيب والانتربول والمنظمة العالمية للجمارك، بغية استحداث قاعدة بيانات مشتركة وموسعة عن كل من قضايا المضبوطات بمفردها. وتشتمل أنشطة بحوث اليوندسيب الأخرى على توفير الخبرة والبيانات الى فرقة العمل للاجراءات المالية بشأن غسل الأموال، للمساعدة في تقدير حجم ظاهرة غسل الأموال. وبالتعاون في العمل مع الجامعة التقنية في فيينا ومركز راند للبحوث في السياسات العامة بشأن العقاقير، ومركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والادمان عليها (EMCDDA)، استضاف اليوندسيب حلقة عمل عنوانها السياسة العامة الديناميكية بشأن العقاقير: فهم وبائيات العقاقير ومراقبتها. وقد ناقشت حلقة العمل مسألة استخدام النماذج الرياضية والاحصائية

عن تنفيذ النتائج التي أسفرت عنها الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة (E/CN.7/2001/2)، المقدم الى لجنة المخدرات عملا بقرارها ١١/٤٢.

باء- دعم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

١٠٦- تولى اليوندسيب الأمانة الفنية للهيئة، وساعدها في رصد النظام الدولي لمراقبة العقاقير، في تعاون وثيق مع الحكومات. وفي ميدان مراقبة السلائف، قدم اليوندسيب خدمات استشارية قانونية وخدمات دعم الكتروني الى أمانة الهيئة، وكذلك خدمات مختبرات، وخصوصا أعمال تحديد الملامح فيما يتعلق بعينات برمنغهام البوتاسيوم. كذلك دعمت مكاتب اليوندسيب الميدانية وبرامج اليوندسيب للمساعدة التقنية الأعمال الفنية للهيئة، مع تركيز خاص على مراقبة السلائف، وقدم اليوندسيب معلومات الى الهيئة لأعداد وإصدار تقريرها السنوي لعام ١٩٩٩،^(٥) وقامت مكاتب اليوندسيب الميدانية بدور رئيسي في ذلك، كما قدم اليوندسيب دعما إداريا لأعداد المنشورات الفنية الثلاثة للهيئة، التي تتناول، على التوالي، المخدرات، والمؤثرات العقلية، والسلائف والكيميائيات التي يكثر استخدامها في صنع العقاقير غير المشروع.

١٠٧- وساعدت برامج اليوندسيب لمراقبة السلائف السلطات الوطنية التنظيمية والمعنية بانفاذ القوانين، فمكنتها من تعزيز تنفيذ التشريعات الرامية الى منع تسريب الكيمائيات السليفة، ومن تنسيق الأنشطة ذات الصلة على الصعيد الوطني والدولي. وعلى وجه الخصوص، شدد بقدر أكبر على انفاذ القوانين وعلى المسائل العملية، مثل كشف تهريب الكيمائيات السليفة أو تسريبها، واجراء التحريات، وتبادل المعلومات الناتجة عن التحريات. وساهمت برامج اليوندسيب التي تدعم مراقبة السلائف، والتي تنفذ في تعاون وثيق مع الهيئة، ولا سيما جنوب شرقي آسيا وجنوب غربيها وآسيا الوسطى، على ارساء آليات واجراءات لمراقبة السلائف على الصعيد الوطني والاقليمي.

١١٢- وواصل اليونسيد حيازة عينات مرجعية من السلائف ومن العقاقير غير المشروعة، لأجل دعم المهام الوظيفية التحليلية لدى مختبرات اختبار العقاقير والأنشطة التي تضطلع بها في إطار العمليات التعاونية الدولية ضمن نطاقه البرنامج الدولي لضمان النوعية. وتم توفير أكثر من ٨٠٠ مادة مرجعية خاضعة للمراقبة الدولية، مع بيان نتائج استقلالها الوسطية، الى مختبرات وطنية لاختبار العقاقير في ٢٩ بلدا. لأجل دعم سلطات انفاذ القوانين، أُنتج أكثر من ٨٠٠ عدة لاختبار العقاقير والسلائف، ووزعت على أجهزة انفاذ القوانين في ٢٣ بلدا. كما زُود ضباط الشرطة العسكرية في عمليات حفظ السلام بالتدريب اللازم على استخدام تقنيات الاختبار الميداني وتميز مختلف العقاقير غير المشروعة.

١١٣- وتروجيا للمعايير المتفق عليها والطرائق التحليلية المنسقة، وزع اليونسيد نسخا من دليل الطرائق الموصى بها لاختبار العقاقير، المعجم المتعدد اللغات للمخدرات والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية،^(٧) والاضافة الصادرة عليه، وغير ذلك من المنشورات العلمية على النطاق العالمي. اضافة الى ذلك، تم توفير نسخ من مقالات مختارة عن المواد الخاضعة للمراقبة، الى المختبرات الوطنية لاختبار العقاقير في جميع أنحاء العالم. كما واصل اليونسيد تركيزه على الممارسات المختبرية ذات النوعية الجيدة، وذلك بتشجيع المختبرات الوطنية لاختبار العقاقير على السعي الى تحقيق الأداء الممتاز في عملها. وتبدي نتائج ذلك في عدد المختبرات المسجلة حاليا في برنامج العمليات التعاونية الدولية. وقد تم تلقي طلبات من مائتين من هذه المختبرات للمشاركة في العملية، مما يتيح المجال لها لتدقيق مستوى أدائها ومقارنته بمستوى أداء المختبرات النظيرة. وقد شارك ما مجموعه ١٦٠ مختبرا لاختبار العقاقير، مما يمثل زيادة قدرها ٤٠٠ في المائة منذ عام ١٩٩٥.

١١٤- ونظم اليونسيد دورة تدريبية على الطرائق المختبرية لأجل كشف وتحليل العقاقير على الصعيد الوطني في بكين، وكذلك في مركزه التدريبي الاقليمي في ترينيداد

لفهم اتجاهات الأسواق والتنبؤ بها بغية تزويد مقرري السياسات العامة بأداة لاختبار الخيارات السياسية، وتحديد أهداف عمليات التدخل، والتنبؤ باحتياجات المعالجة. ومن مشاريع الأبحاث الأخرى المضطلع بها بالتعاون مع المركز الأوروبي لسياسات وبحوث الرعاية الاجتماعية، مشروع عني بالاطار المؤسسي اللازم للهيئات المعنية ببرامج خفض الطلب على العقاقير ومدى تأثيره في حالة تعاطي العقاقير في البلدان المعنية. وقد اختتم المشروع باجتماع فريق خبراء عقد في براغ في شباط/فبراير ٢٠٠٠، وبانشاء شبكة من الباحثين في العلوم الاجتماعية الذين يُتوقع لهم أن يتولوا رصد وتقييم بنى المؤسسات المعنية بمراقبة العقاقير.

١١٠- كما وُضعت الصيغة النهائية للتقرير العالمي الثاني عن المخدرات،^(١٠) وتم نشره. ويصف التقرير ويوضح مدى مشكلة العقاقير وتطورها، والتقدم المهم الذي أُحرز في السنوات الأخيرة على طريق التقصي عن وطأة تأثيرها. والتقرير مزود بالعديد من الخرائط والرسوم البيانية والمخططات والجدول الايضاحية، ومن ثم فهو يقدم نظرة نافذة فريدة في الوقائع وفي مدى مشكلة العقاقير على الصعيد الدولي. وتم اعداد عدد مزدوج من نشرة المخدرات لأجل نشره، يضم مجموعة من أوراق الدراسات غير الدورية المخصصة للتكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عن تعاطي المواد.

١١١- كذلك وضع اليونسيد معايير ومبادئ توجيهية دولية لأجل تعزيز القدرة لدى الدول الأعضاء على اختبار العقاقير، والترويج للتعاون في العمل على نحو وثيق بين أجهزة المختبرات الوطنية وسلطات انفاذ القوانين والسلطات القضائية وكذلك الصحية. وخلال الفترة المشمولة في التقرير، تم تعزيز ثمانية مختبرات وطنية لاختبار العقاقير في أمريكا الوسطى والمكسيك؛ وواحد في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، وثلاثة في باكستان. وقُدّم الدعم التقني أيضا الى مختبرات لاختبار العقاقير في كل من بنن والرأس الأخضر، وكذلك الى مراكز اليونسيد التدريبية في كل من ترينيداد وتوباغو والصين وغانا.

عالمي وغير تقديري في اعتماد معايير مقبولة دوليا للتنظيم الرقابي المالي، وتدابير لمكافحة غسل الأموال. وبنهاية عام ٢٠٠٠، أبرمت ٣٣ دولة واقليما التزاما رسميا بالانضمام الى الأمم المتحدة في الاضطلاع بمبادرة عالمية ترمي الى اعتماد المعايير المقبولة دوليا. وتلك الدول مؤهلة لتلقي المساعدة التقنية في المسائل المتعلقة بانشاء القدرة على مكافحة غسل الأموال لديها، أو تعزيز القدرات الخاصة بها. وفي ذلك الصدد، استهل مشروع رئيسي في التعاون مع منظمة الدول الكاريبية الشرقية على انشاء وحدة استخبارات مالية اقليمية. ويعتمد المشروع على البرنامج العالمي في تركيزه على المبادرات دون الاقليمية، والتي اشتملت في عام ٢٠٠٠ على تنظيم حلقات عمل لدول الخليج الفارسي والمنطقة الفرعية الآندية. كما نظم البرنامج العالمي حلقات عمل في ليما لأجل كل من اكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا، حول التنسيق الاقليمي بين المبادرات الرامية الى مكافحة غسل الأموال. واستضاف البرنامج العالمي، بالاشتراك مع فريق إغمونند، حلقة عمل اقليمية خصصت لرهاء ١٥٠ ضابطا من وحدات الاستخبارات المالية، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ في فيينا.

١١٦- عُيِّن خبير في بربادوس لاسداء النصيح بشأن تقديم المساعدة في انشاء وحدة استخبارات مالية، وكذلك في جامايكا، ولتنمية القدرة على الملاحقة القضائية لجرائم غسل الأموال، مما يؤدي الى ضبط ومصادرة الموجودات المالية. وأُخذت ترتيبات لتقديم مساعدة مماثلة الى أنتيغوا. كما قدم الدعم الى جزر البهاما في انشاء وحدة استخبارات مالية أيضا.

١١٧- في غربي افريقيا، قُدم الدعم في انشاء آلية تنسيق اقليمية لمكافحة غسل الأموال، أي فرقة العمل الحكومية الدولية لمكافحة غسل الأموال، لتشجيع على اتباع نهج أكثر شمولاً في التصدي لغسل الأموال في المنطقة. وثمة برنامج آخر، تم اعداده بالتعاون مع البنك المركزي لدول افريقيا الغربية وغيره من النظراء الاقليميين، سوف يدعم جهود مكافحة غسل الأموال التي تبذلها كل من البلدان

وتوباغو. وتم تخطيط دورات تدريبية لأجل اختصاصيي تحليل العقاقير من أمريكا الوسطى والمكسيك، في كل من الأرجنتين والسلفادور والمكسيك، وكذلك في مؤسسات تعاونية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وفنلندا. اضافة الى ذلك، جرى تنظيم زيارات دراسية لعلماء من كل من الاتحاد الروسي وأثيوبيا وغانا وكوستاريكا ومصر، الى عدد من المؤسسات التعاونية في فيينا. وواصل اليونديسيب أيضا أنشطته في مجال تحديد خصائص العقاقير وسمات شوائبها، مما يهدف الى دعم القدرة العملية والقدرة على جمع الاستخبارات لدى سلطات انفاذ القوانين. كما تم نشر دليل عن تحديد خصائص العقاقير واستبانة سماتها، ونُظم اجتماع بشأن استعماله لدى سلطات انفاذ القوانين في جنوب شرقي آسيا.

دال-غسل الأموال

١١٥- عمل اليونديسيب، من خلال البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال، التابع لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، على تعزيز آليات التنسيق الاقليمي لأجل نقل الخبرة فيما بين الاختصاصات القضائية. وقد يسّر ذلك النهج تقديم المساعدة التقنية وبناء العلاقات الاستراتيجية مع عدد من البلدان والمنظمات. واستمر البرنامج العالمي في العمل على نحو وثيق مع المنظمات التي تقوم بأدوار مهمة في مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك فرقة العمل للاجراءات المالية بشأن غسل الأموال، وفريق إغمونند (وهو عبارة عن منظمة شاملة دولية غير رسمية لوحدات الاستخبارات المالية)، وفرقة العمل للاجراءات المالية في الكاريبي، وفريق المحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، ومصرف التنمية الكاريبي. واستهل البرنامج العالمي مبادرة عالمية تقوم بها الأمم المتحدة بغية الحيلولة دون اساءة استخدام المراكز المالية الدولية لأجل غسل عائدات الجريمة، وذلك ابان مؤتمر لأجل الولايات القضائية التي توفر خدمات مالية دولية، عُقد في جزر كايمان في آذار/مارس ٢٠٠٠. وقد أصدرت الدول والأقاليم المشاركة في المؤتمر بيانا دعت فيه الى اتباع نهج

بمفردها من خلال اعتماد تشريعات وتوفير التدريب في هذا الصدد.

١١٨- وفي هايتي، قُدم الدعم الى مبادرة حكومية لتنمية الوعي بشأن غسل الأموال، وكذلك في صياغة تشريعات لمكافحة غسل الأموال. وتم تعزيز القدرة القضائية في الجمهورية الدومينيكية، واتخذت ترتيبات احتياطية للقيام بدراسة تقديرية للحالة المتعلقة بغسل الأموال. كما عمل البرنامج العالمي مع حكومة اسرائيل بشأن تطوير التشريعات لمكافحة غسل الأموال، وأسدى المشورة بشأن انشاء وحدة استخبارات مالية. ويواصل البرنامج العالمي العمل على تعزيز الموقع الشبكي الخاص بالشبكة الدولية للمعلومات عن غسل الأموال (IMoLIN) وقاعدة البيانات الدولية عن غسل الأموال (AMLID). وقد ارتفع جدا عدد مستعملي ذلك الموقع الشبكي الخاص بمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، فوصل الى أكثر من ٢٠٠٠ زائر في الاسبوع.

هاء- خفض الطلب

١١٩- وفقا للأولويات التي حددتها اللجنة ابان دورتها الثالثة والأربعين في ميدان خفض الطلب، واصل اليونديسيب، من خلال شبكته العالمية للشباب من أجل الوقاية من تعاطي المخدرات، تقديم الدعم الى الشباب في إيجاد حلول لمشاكل تعاطي العقاقير في مجتمعاتهم المحلية. وقد نُظم منتدى للمناقشة بالوسائل الالكترونية، ونشر العدد الأول من رسالة اخبارية تتضمن مدخلات أسهم بها عدد من الشباب من جميع أنحاء العالم. كما تناولت الأعداد الثلاثة الأولى من رسالة اخبارية فصلية اسمها (Connekt) مواضيع تعاطي العقار المعروف باسم النشوة (إكستاسي) وغيره من العقاقير المحورة، والوقاية من تعاطي العقاقير، ودور الرياضة في تقليل الطلب على العقاقير. كما نُشر كُتيب عن كيفية تنظيم أحداث شبابية لمكافحة تعاطي العقاقير، بالاعتماد على الخبرات المستفادة من ملتقى الروية الشبابية في الوقاية من تعاطي العقاقير (Youth Vision Jeunesse) الذي عقد في بانف، كندا، في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وقد

صُمم الكتيب لمساعدة الحكومات والمنظمات غير الحكومية على اشراك الشباب في تقرير السياسات العامة وغير ذلك من الأنشطة المعنية بالبرامج في هذا الصدد.

١٢٠- كما أعدت الأنموبات الأولى من كتيب يدوي عن تصميم برامج الوقاية من العقاقير. وعُقدت في نيودلهي حلقة عمل لتقدير الاحتياجات واعداد البرامج، شارك فيها ممثلون عن برامج شبابية في جنوبي آسيا، وأدت الى انشاء شبكة شبابية لمكافحة العقاقير في جنوبي آسيا. وفي المكسيك، نُظمت حلقة دراسية دولية بشأن البرامج الشبابية التي تركز على الاستفادة من فنون الأداء المسرحي لأجل الوقاية من تعاطي العقاقير. وسوف تُنشر النتائج في شكل كُتيب يدوي.

١٢١- وركزت المبادرة العالمية بشأن الوقاية الأولية من اساءة استعمال المواد، المشتركة بين اليونديسيب ومنظمة الصحة العالمية، على الشباب والمجتمعات المحلية، وأدت الى انتاج دليل للتدريب العملي لأجل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية. وأُسْتُهْل تنظيم برامج تدريبية لتيسير الاضطلاع بعمل على مستوى المجتمعات المحلية في كل من الاتحاد الروسي وبيلاروس وتايلند وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيا والفلبين وفيت نام.

١٢٢- وواصل اليونديسيب التعاون في العمل مع منظمة الصحة العالمية لاستكشاف العواقب الصحية والاجتماعية التي تنجم عن تعاطي المنشطات الأمفيتامينية مع تعاطي العقار المسمى (ecstasy)، في الاتحاد الروسي ودول أخرى في أوروبا الوسطى والشرقية. كما انه يعنى بمشكلة تعاطي المنشطات الأمفيتامينية لدى فئات مهنية، مثل سائقي الشاحنات في افريقيا وفي جنوب شرقي آسيا. وتحظى بالانتباه أيضا في هذا الصدد مسألة كيفية تطوير استجابات أفضل في معالجة المشاكل التي يسببها تعاطي الميثامفيتامين في جنوب شرقي آسيا.

الصحة العالمية، أُجريت دراسة عن تعاطي العقاقير والاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز في نيجيريا. وبيّنت النتائج الأولية ازدياد معدل انتشار حالات الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز ذات الصلة باستعمال طريقة الحقن الوريدي في تعاطي العقاقير أكثر مما كان متوقعا. ودعم اليونديسيب أيضا دراسة تقديرية متعمقة لظاهرة تعاطي العقاقير لدى المشتغلين بالجنس لأغراض التجارة وأطفال الشوارع في لاغوس وثلاث مدن رئيسية أخرى. وكان من المتوقع أن تُتاح النتائج النهائية المستمدة من الدراسة التقديرية في أوائل عام ٢٠٠١.

١٢٦- وفي آسيا الوسطى، عمل اليونديسيب بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز (UNADS) ببرامج خاصة بالوقاية من الايدز في خمسة بلدان، فقدم المساعدة الى الحكومات في تطوير وإدارة برامجها المعنية بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، والأمراض المتناقلة عن طريق تعاطي العقاقير والجنس. وبغية صياغة استراتيجية شاملة لأجل آسيا الوسطى، باشر اليونديسيب بجمع البيانات عن مدى وطبيعة ظاهرة تعاطي العقاقير لدى السكان في كل بلد من بلدان المنطقة. وفي الهند وضع برنامج مشترك، يشمل برنامج الأمم المتحدة المذكور (يونيدز) والآيلو والبونديب واليونسكو، لأجل التصدي لارتفاع معدل انتشار الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز لدى متعاطي العقاقير بالحقن، ونُظم عدد من الأنشطة التدريبية أيضا.

١٢٧- وفي اطار برنامج يعنى بالوقاية من تعاطي العقاقير وانتقال الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز لدى الفئات الشديدة التعرض للمخاطر في فييت نام، قام بتنفيذه اللجنة الوطنية بشأن الايدز، نُظم اجتماع لمدة ثلاثة أيام للنظر في المربين وممثلين من منظمة 'أطباء بلا حدود' (Médecins Sans Frontières)، ووكالة التعاون التقني الألمانية. ووضعت الصيغة النهائية لتقرير عن الخصائص الاجتماعية والطبية في الصلة بين تعاطي العقاقير والاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، وأقره فرع فييت نام

١٢٣- وبالتعاون في العمل أيضا مع منظمة الصحة العالمية ومركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والادمان عليها (EMCDDA)، نشر اليونديسيب مبادئ توجيهية وكتبا عملية عن تقييم معالجة تعاطي العقاقير. وعمل اليونديسيب بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية على اعداد منشور عن معالجة تعاطي العقاقير ضمن اطار نظام الرعاية الصحية الأولية. وبغية مساعدة الدول على تخطيط خدمات معالجة تعاطي العقاقير التي توفرها لمواطنيها، شُرِع في اعداد دليل عملي متسلسل الخطوات لأجل التخطيط الاستراتيجي للخدمات المذكورة.

١٢٤- وقدم برنامج اليونديسيب العالمي المعني بتقدير مدى ظاهرة تعاطي المخدرات، المساعدة الى البلدان بخصوص جمع البيانات وتحليلها. وقد نُفذ برنامج التقدير العالمي في شرقي افريقيا وجنوبيها وفي آسيا الوسطى والغربية. وقدم مستشارون اقليميون بشأن الدراسات الوبائية الدعم في بناء القدرات وفي تنسيق التدريب وإقامة الشبكات وجمع البيانات على الصعيدين الاقليمي والوطني. ولتيسير ذلك العمل، كان يجري استحداث عدة أدوات للدراسة الوبائية توفر الارشاد بشأن تقنيات جمع البيانات، مع التركيز على المواضيع المشمولة في استبيانات التقارير السنوية المنقحة (الجزء الثاني). علما بأن الأنموطات الوشيكة الصدور من العدة المذكورة سوف تشمل مواضيع مثل طرائق تقدير معدل الانتشار، والدراسات الاستقصائية المدرسية، ونظم تقارير الابلاغ عن المعالجة، واستراتيجيات انشاء نظام للمعلومات عن العقاقير.

١٢٥- وقدم اليونديسيب الدعم لأنشطة الأبحاث المعنية باكتشاف الصلات المحتملة بين تعاطي العقاقير والاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز. وفي ذلك السياق، ما فتئ اليونديسيب يعمل بنشاط في اطار الشراكة الدولية للتصدي للايدز في افريقيا، وقد نفذ، بالتعاون في العمل مع وكالات في منظومة الأمم المتحدة وعدة برامج عالمية واقليمية ووطنية تعنى بالارتباط بين الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز وتعاطي العقاقير. وبدعم من منظمة

لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، الذي انعقد في أوتاوا، وفي اجتماع هونليا الرابع والعشرين، لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي انعقد في يانغون. ونظم اليونسيف أفرقة عاملة عنيت بأولويات خاصة في مجال انفاذ القوانين لتيسير الربط بين مسائل انفاذ القوانين التي يجري النظر فيها الآن وأهداف الاعلان السياسي الذي اعتمدته دورة الجمعية الاستثنائية العشرون، وقدم اليونسيف خبرات ومساعدة تقنية في مجال انفاذ القوانين، بما في ذلك دعم البرامج في الموقع في مناطق الكاريبي وأفريقيا وآسيا الوسطى والجنوبية وجنوب شرقي آسيا، وذلك لتحسين قدرة الحكومات فيها على مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير. وكان من بين الأولويات الاستراتيجية تحسين التعاون عبر الحدود بين الوكالات المسؤولة عن انفاذ القوانين.

١٣٠- وركزت أنشطة اليونسيف العالمية النطاق في مجال التنمية البديلة على استبانة أفضل الممارسات وتحليلها وتطويرها. وجرى في هذا الصدد تأسيس قاعدة للبيانات عن برامج اليونسيف للتنمية البديلة وعمليات تقييمها، وهي تدعم تخطيط برامج جديدة واستبانة المؤشرات البرنامجية والمعالج الإرشادية ومجالات التدريب.

١٣١- وواصل اليونسيف رصد التقدم المحرز في ادماج المنظور الجنساني في صميم الأنشطة، ودور التنظيمات المجتمعية المحلية في التنمية البديلة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ عُرضت نتائج حلقة عمل الخبراء المعنية بادماج المنظور الجنساني في التنمية البديلة، في وثيقة تناولت المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات لادماج المنظور الجنساني في التنمية البديلة. واستعرضت الوثيقة المعارف والخبرات فيما يخص الوضع الجنساني في مناطق زراعة العقاقير بصورة غير مشروعة، واستخدمت في التدريب واعداد البرامج. كما أعد اليونسيف أيضا دراسة استراتيجية حول دور المرأة في زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان.

١٣٢- وبدأ أيضا اعداد دراسة مقارنة حول مشاركة المنظمات المجتمعية المحلية في التنمية البديلة في مناطق مختارة

لرابطة معروفة باسم 'الناس الذين يعيشون مع الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز'. كما تم انتاج سلسلة من مواد الاعلام العام، بما في ذلك الكتيب الأول الصادر عن مكتب مراقبة العقاقير ومنع الجريمة عن الصلات بين حقن العقاقير وانتقال الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وأنتج أيضا عدد من الملصقات الجدارية عن شعار "الرياضة لا المخدرات"، عن شخصيتين رياضيتين شهيرتين، عقب التوقيع على اتفاقات تعاون بين اليونسيف والرابطين الوطنيتين لكرة السلة وكرة القدم في الولايات المتحدة. وبغية تيسير تبادل الخبرات فيما بين الخبراء المعنيين بفيروس نقص المناعة البشرية، عمل اليونسيف والبرنامج المعني بالايدز "يون ايدز" بالاشتراك معا على اعداد منشور باللغتين الانكليزية والروسية عن الصلة بين تعاطي العقاقير والاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز في دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول آسيا الوسطى.

واو- قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات

١٢٨- جرى استعراض للمعلومات التي وردت الى اليونسيف من الحكومات والمنظمات الدولية بشأن المضبوطات والقبض على المشتبه بهم، والاتجار، وصنع العقاقير غير المشروع وتسريبها، وجرى أيضا مقارنة المعلومات وتحليلها. كما حددت مصادر أخرى للمعلومات عن انتاج العقاقير والاتجار على نحو غير مشروع بها. وفي هذا السياق دُمج عمل الهيئة مع برنامج تقاسم البيانات، الذي أنشئ في ١٩٩٩ بمشاركة اليونسيف والانتربول والمنظمة العالمية للجمارك بهدف تيسير ادراج السلائف في تحليلات اتجاهات العرض التي ستجرى في المستقبل.

١٢٩- وقد اضطلع اليونسيف بدور الأمانة الفنية للهيئات المتفرعة عن اللجنة، ولا سيما في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقيين الأدنى والأوسط، التي انعقدت في أنطاليا، تركيا، والاجتماع العاشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين المخدرات (هونلي)،

السنوات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بالتعاون تقنيا مع وكالة الفضاء الأوروبية.

زاي-التعاون والدعوة الى المناصرة فيما بين الوكالات

١٣٥- واصل اليونديسيب في سنة ٢٠٠٠ تشجيع ادراج مسائل مراقبة العقاقير في أنشطة الوكالات الأخرى وفقا لولاياتها الخاصة. وما زالت المشاورات مستمرة مع وكالات أخرى بهدف حشد الموارد المشترك، وشرع في تنفيذ عدد من الأنشطة التعاونية التي تضمنت مشاركة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية في أنشطة انمائية بديلة في كولومبيا؛ وبرمجة الأمم المتحدة المشتركة للتنمية الريفية لوائي البقاع في لبنان؛ وادراج عنصر خفض الطلب في الأنشطة التي تنفذها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مجال انتهاك القصر واستغلالهم جنسيا في منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية. كما واصل اليونديسيب العمل أيضا في مجموعة من البرامج بالتعاون الوثيق مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، واليونسكو، واليونسيف، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية.

١٣٦- وواصل اليونديسيب مشاركته في التقييم القطري المشترك/اطار الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية، مما سيؤدي الى زيادة البرمجة المشتركة على نحو منتظم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ جرى تناول مشكلة العقاقير في ٥٦ في المائة من التقييمات القطرية المشتركة المستكملة التي بلغ عددها ٥٥ وفي ٧٢ من الممارسات المستكملة لاطار الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية.

١٣٧- ونُظم الاجتماع البرلماني الدولي المعني بمراقبة المخدرات "مؤتمر القمة المعني بالمخدرات"، وذلك بالتعاون

من جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وبيرو، وذلك لدعم أنشطة وضع السياسات، وضمان فعالية ادماج المنظور الجنساني في النهج القائمة على المشاركة. كما استُهلّت دراسة أخرى تستهدف استبانة الفرص والعقبات وتحليلها فيما يخص تعاون اليونديسيب في برامج التنمية البديلة في جنوب شرقي آسيا. وتستهدف هذه الدراسة تحديد أفضل الممارسات والتشجيع على ادراج أهداف التنمية البديلة في برامج واستراتيجيات النظراء المحتملين والوكالات التي تعمل الآن في المناطق المستهدفة.

١٣٣- واستعرض اليونديسيب أنشطة التنمية البديلة في أفغانستان وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية ولبنان وميانمار. وقدم الدعم التقني الى أنشطة التنمية البديلة في بوليفيا وبيرو. وأجرت حكومة الهند واليونديسيب بعثة مشتركة في ولاية أروناشال براديش الشمالية الشرقية لتقدير مدى انتشار زراعة الأفيون بصورة غير مشروعة وجدوى التدابير الانمائية البديلة. ويجري الآن وضع استراتيجية شاملة للتنمية البديلة في تلك المنطقة.

١٣٤- واستجابة لطلب الجمعية العامة واللجنة، استهل اليونديسيب برنامجا عالميا لرصد المحاصيل غير المشروعة يتألف من: (أ) برنامج فرعي للدعم على النطاق العالمي، وهو كائن في مقر اليونديسيب وهدفه ضمان امكانية مقارنة البيانات المجمعة على الصعيد العالمي؛ و (ب) ستة برامج فرعية وطنية للبلدان التي تزرع فيها حيلة المحاصيل غير المشروعة وهي أفغانستان وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وميانمار في آسيا، وبوليفيا وبيرو وكولومبيا في أمريكا اللاتينية. والهدف من ذلك هو مساعدة البلدان على تأسيس نظم للرصد بحلول عام ٢٠٠١ قادرة على اتاحة بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي والمعلم الارشادية لقياس التقدم المحرز نحو انجاز أهداف استئصال المحاصيل التي حددت لسنة ٢٠٠٨، وسيتيح البرنامج أيضا الكشف السريع عن الأثر النزوحي المحتمل، وهي حالة يؤدي فيها انخفاض انتاج محصول عقاقيري في منطقة ما الى ظهور ذلك المحصول في منطقة أقل تأثرا به في السابق. ولقد استهل هذا البرنامج الرباعي

١٤١- وصدرت أربعة أعداد من نشرة "Update" الفصلية، تضمنت مقالات عن المسائل الرئيسية المتعلقة بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، وبحوثا، وشرحا للأنشطة القطرية لليوندسيب ومقابلات. وجرى الى جانب ذلك تطوير موقع جديد شامل لليوندسيب على شبكة ويب، افتتح في كانون الأول/ديسمبر، وهو يشمل عناصر سمعية وبصرية. وركزت الأعمال ذات الصلة على تأسيس مواقع على شبكة ويب العالمية لجميع مكاتب اليوندسيب البالغ عددها ٢٢ مكتبا.

رابعاً- شؤون الادارة والمالية

ألف- الرصد والتقييم

١٤٢- وضع اليوندسيب اجراءات تقييمية جديدة تأخذ في اعتبارها آراء اللجنة الاستشارية المعنية بشؤون الادارة والميزانية. وسيطبق اليوندسيب نهجا مرنا يعزز التقييمات الجارية على مستوى المشاريع، ويركز أيضا على برامج قطرية أو دون اقليمية معينة، أو على المسائل التقنية عند اللزوم. وسيجري الاعتماد في المقام الأول على مقيمين خارجيين مستقلين من أجل ضمان أقصى موضوعية ممكنة.

١٤٣- وبلغ عدد البرامج التي قيّمت في عام ٢٠٠٠ أربعة وثلاثين برنامجا مقابل سبعة وثلاثين برنامجا قيّمت في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ برمتها. وأجرى خبراء مستقلون ٢٨ تقييما. أما البرامج الستة المتبقية فهي برامج صغيرة لا تخضع عادة الى تقييم خارجي. وأجري بالاضافة الى ذلك تقييم موضوعي واحد لبرنامج يتعلق بأفضل ممارسات ادراج المنظور الجنساني في التنمية البديلة، وشمل تقييم الدروس المستمدة من برامج نفذت في ثلاث مناطق. ويستفيد اليوندسيب من نتائج التقييم في تحسين تنفيذ البرامج وتخطيطها، لا سيما على المستوى الميداني.

١٤٤- وبغية تحسين الادارة المالية لبرامجه، سيشروع اليوندسيب في تطبيق نظامه للمعلومات الخاصة بالبرامج والادارة المالية، الذي يغطي معاملاته المالية ويحدد خرائط

مع كونغرس الولايات المتحدة، وانهقد الاجتماع في واشنطن العاصمة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وحضر الاجتماع برلمانيون من كندا واليابان والولايات المتحدة وأوروبا وأمريكا الجنوبية، الى جانب ممثلي عدد من الحكومات وخبراء دوليين. وأصدر الاجتماع بيانا يؤكد أن التعاون الدولي عنصر حاسم في مراقبة العقاقير مراقبة فعالة، وأقر بدور اليوندسيب الأساسي في معالجة التحديات العالمية لمشكلة العقاقير. وأقر أيضا بالنجاحات التي أحرزت مؤخرا، وأوصى بضرورة مواصلة جميع البلدان دعمها لصندوق اليوندسيب وزيادة اسهاماتها فيه.

١٣٨- وجرى في سنة ٢٠٠٠ توطيد التعاون مع مصرف التنمية الآسيوي، وذلك بادراج أنشطة لمراقبة العقاقير في أنشطة التنمية الريفية في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية. وشرع المصرف أيضا في معالجة مشاكل العقاقير في اطار المساعدة التقنية المقدمة الى منطقة ميكونغ الكبرى دون الاقليمية.

١٣٩- وجرى الاحتفال عالميا باليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها. وجرى انتاج مواد اعلامية عامة بالارتباط مع الموضوع المختار لسنة ٢٠٠٠ وهو "مواجهة الواقع: الانكار والفساد والعنف".

١٤٠- وواصل اليوندسيب حواراه مع المنظمات غير الحكومية، مع تشجيع مشاركتها ومشاركة غيرها من منظمات المجتمع المدني في استراتيجيات مراقبة العقاقير والأنشطة المتصلة بها على الصعيد الوطني. وسيؤدي اصدار الطبعة الجديدة من دليل اليوندسيب العالمي الخاص بالمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال خفض الطلب على العقاقير، الى تعزيز شبكة الاتصال بين المنظمات غير الحكومية. كما أتاح اليوندسيب المعلومات عن تلك المنظمات غير الحكومية على موقع قاعدة بياناته على الشبكة العالمية.

دولار. لذا يتوقع كذلك ارتفاع معدل تنفيذ البرامج بنسبة ٢٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ مقابل الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٤٧- وقد حسنّ اليونديسيب كفاءته في تنفيذ البرامج كما يتضح من توازن استغلال موارده، حيث أنفق ٧٩ في المائة منها للبرامج الجارية التنفيذ و ٢١ في المائة لأنشطة الدعم. ويمثل هذا تحسناً عن فترة ١٩٩٨-١٩٩٩، حيث أنفق ٧٢ في المائة فقط على البرامج و ٢٨ في المائة على أنشطة الدعم. وفي الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، لم ينفق سوى ٦٧ في المائة على البرامج بينما أنفق ٣٣ في المائة على أنشطة الدعم. وما زالت تكلفة الإدارة لا تتجاوز ٥ في المائة من مجموع الموارد.

جيم- حشد الموارد

١٤٨- واصل اليونديسيب مبادرته لتوسيع قاعدة التبرعات لصندوقه ولحفز عدد أكبر من الدول الأعضاء ومصادر القطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية على المساهمة في تمويل الصندوق وفقاً لما ورد في القرار ١٠ الصادر عن دورة اللجنة التاسعة والثلاثين. وبلغ إجمالي عدد البلدان المتبرعة لصندوق اليونديسيب ٥٢ بلداً في عام ٢٠٠٠ وازدادت التبرعات المعلنة في عام ٢٠٠٠ بنسبة ١٤ في المائة بالمقارنة مع سنة ١٩٩٩. وما زال مركز الوقاية من تعاطي المخدرات، وهو منظمة يابانية غير حكومية، تمثل أكبر المتبرعين غير الحكوميين، إذ تقدم سنوياً زهاء ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من التبرعات للصندوق.

١٤٩- كما واصل اليونديسيب تشجيع البلدان المشاركة في البرامج التقنية على تحمل حصة متزايدة من العبء المالي لأنشطة مراقبة العقاقير الوطنية. وقد تحققت زيادة هامة في تقاسم التكلفة دعماً لبرامج مراقبة العقاقير في البرازيل وبوليفيا وبيرو وكولومبيا. ووصلت اسهامات تقاسم التكلفة لبرامج متعددة السنوات في تلك البلدان الى مبلغ يقارب ١٥ مليون دولار في سنة ٢٠٠٠. كما أن نسبة متزايدة من

عملياته التجارية. وسيساعد نظام البرامجيات الحاسوبية على احداث تحسن كبير في الادارة المالية للموارد التي يعهد بها الى اليونديسيب، مع تحقيق الهدف المتوخى في الحصول على معلومات موثوقة، وضمان اجراء تحليل أفضل للوضع المالي لبرامجه في شتى أنحاء العالم.

باء- الوضع المالي

١٤٥- مثلت فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ نقطة انطلاق لاتجاه تصاعدي، مع زيادة الإيرادات بنسبة ٣٧ في المائة الى ١٤٢ مليون دولار، مما يعكس الاتجاه التناقصي الذي استمر عدة سنوات. ويتوقع أن تواصل إيرادات فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ هذا الاتجاه الإيجابي حيث يتوقع أن تبلغ ١٤٤ مليون دولار. مع ذلك فإن الزيادة الإجمالية كانت، ويتوقع أن تستمر، في نطاق موارد الإيرادات الخاصة، وذلك بالرغم من الجهود الهامة التي يبذلها اليونديسيب للحصول على مزيد من الموارد العامة الغرض من مصادر تقليدية وغير تقليدية، ويؤمل تحقيق زيادات هامة من تقاسم التكلفة. ومع انخفاض أرصدة الاعتمادات العامة الغرض في الصندوق وبقاء الإيرادات العامة الغرض على مستواها المنخفض الذي لا يكاد يغطي تكاليف الدعم، فإن اعتماد الأنشطة البرنامجية الشديداً على الموارد المخصصة الغرض سيتزايد في المستقبل من غير شك، مما سيؤدي الى تفاقم صعوبة المحافظة على التوازن المطلوب في الأولويات البرنامجية. لذا يجب التوصل العاجل الى تحقيق توازن أفضل بين الإيرادات العامة الغرض والخاصة الغرض من أجل تمكين اليونديسيب من الاستجابة السريعة والمرنة لتحديات البرامج وفرصها، ولإدامة أدنى مستوى يعتبر ضرورياً لميزانية الدعم لفترة السنتين.

١٤٦- وكما يرد في الوثيقة E/CN.7/2001/9، وصل إجمالي النفقات البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ الى مبلغ قدره ٩٧٣ مليون دولار، أي ٨٥ في المائة من الميزانية المعتمدة وقدرها ١١٥ مليون دولار. واستناداً الى الاتجاه التصاعدي المستمر، يتوقع أن يصل إجمالي نفقات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ مبلغ قدره ١١٨٦ مليون

(٤) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، فيينا، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، المجلد الأول (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.94.XI.5).

(٥) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٩، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.00.XI.1).

(٦) *World Drug Report 2000* (New York, Oxford University Press, 2000).

(٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E/F/S.93.XI.2).

الأموال المتاحة في إطار ترتيبات تقاسم التكلفة ما زالت تُستمد من قروض محصلة من مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

الحواشي

(١) مكتب اليونسيف القطري في أفغانستان، الدراسة الاستقصائية السنوية لحشاش الأفيون لعام ٢٠٠٠ (اسلام آباد، ٢٠٠٠).

(٢) الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد ٩٧٦، العدد ١٤١٥٢.

(٣) المرجع نفسه، المجلد ١٠١٩، العدد ١٤٩٥٦.